محضر الجلسة رقم 541

التاريخ: الثلاثاء 28 ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007)

الرئاسة: المستشار السيد أحمد الشرقاوي الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات و15 دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

****

المستشار السيد أحمد الشرقاوي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على سيد المرسلين آله وصحبه.

أعلن ببركة الله عن الافتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وقبل ذلك أدعو المجلس الموقر للوقوف ترحما على روح الفقيد رجل الأمن الغيور مشمولا برعاية الله الذي ذهب ضحية عمل إرهابي مقيت بمدينة الدار البيضاء، بسم الله قراءة الفاتحة.

تغمد الله الفقيد برحمته الواسعة،

قبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس ماجد من مراسلات وإعلانات ليتفضل مشكورا.

السيد أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

توصلت رئاسة المجلس من السيد محمد جاسم الصقر رئيس البرلمان العربي الانتقالي ببيان يدين الانفجارات الإرهابية التي تعرضت كل من الجزائر والمغرب، هذا نص البيان:

أدان بشدة محمد جاسم الصقر رئيس البرلمان العربي الانتقالي التفجيرات الإرهابية التي تعرضت لها كل من الجزائر والمغرب والتي أسفرت عن سقوط عدد من المواطنين الأبرياء، وقدم تعازيه ومواساته، وتعازي ومواساة البرلمان العربي للجزائر والمغرب، واصفا هذا العمل الإرهابي بالإجرامي والجبان وطلب رئيس البرلمان العربي الانتقالي الأمم المتحدة والبرلمانات الدولية والإقليمية والوطنية بسرعة العمل على وضعية مدونة لسلوك دولية لمكافحة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله مشيرا إلى أنه صار ظاهرة تهدد المجتمعات الآمنة وتعيق من عمليات التنمية، الأمر الذي يستدعي مقاومته ووضع حد له.

كما توصلت رئاسة المجلس بالأسئلة الشفهية والكتابية ابتداء من 1 مارس 2007 إلى غاية يوم الثلاثاء 17 أبريل 2007، عدد الأسئلة الشفهية 53 سؤالا، عدد الأسئلة الكتابية 08 أسئلة، عدد الأسئلة التي تم سحبها 14 سؤالا.

كما توصلت الرئاسة باستدراك يهم هذه الجلسة، حيث يعوض السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد حول ضرورة تنمية التجارة الداخلية للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد بلفيل، محمد لفحل، محمد قداري، عبد الله مكاوي، فوزي بنعلال، محمد كريمن، محمد قاسمي، بالسؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول المشروع الجديد لقانون الصحافة والصحفيين المهنيين للمستشارين المحترمين السادة عبد الحق التازي، أحمد القادري، كافي الشراط. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين، قبل الشروع في معالجة الأسئلة الشفهية وردت على المجلس 3 إحاطات أولها إحاطة من الفريق الدستوري فليتفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

الزميلة والزملاء الأعزاء،

قبل الدخول في موضوع هذه الإحاطة أغتنم هذه الفرصة لاستنكار كل الأعمال الإرهابية الغاشمة والعمياء التي تعرضت لها بلادنا في الآونة الأخيرة، مستهدفة أمننا واستقرارنا وبهذه المناسبة أنوه بروح التفاني والتضحية الشجاعة التي ميزت تدخلات رجال الأمن، وأقدم باسم فريق الاتحاد الدستوري التعازي القلبية الصادقة للأسر الشهيد الذي بذل حياته دفاعا عن الوطنية، واتمم الالتفاتة الكريمة والمواقف الشجاعة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده ونسجل بفخر واعتزاز حضوره الفوري والشخصي وتفضله بمواساة الضحايا ولا تفوت الفرصة لتوجيه الدعوة إلى كافة الأفراد الشعب المغربي ومطالبتهم بالحرص على أمن بلدهم والتصدي لكل أنواع التطرف والعنف، لأن مثل هذه الأعمال التخريبية بعيدة عن عادات شعبنا وتقاليده العريقة.

السيد الرئيس،

بخصوص موضوع الإحاطة فنسجل بأن الحكومة قد اضطرتنا إلى استعمال المادة 128 من النظام الداخلي كمخرج وحيد للمأزق الذي وضعتنا فيه كمعارضة، بحيث أننا ومنذ أشهر تقدمنا بعدة طلبات لعقد اجتماعات اللجن الدائمة لمناقشة مواضيع مستجدة مع وزراء معنيين، وأمام تجاهل الحكومة اضطررنا إلى التذكير بمراسلة مؤرخة 3 أبريل 2007 نذكر فيها الرئاسة بمجموع الطلبات التي تقدمنا بها. الزملاء الأعزاء،

لقد دأبت على تجاهل طلبات انعقاد اللجان الدائمة التي توجهها فرق المعارضة على وجه الخصوص، ونحن في المعارضة نعتبر هذا الوضع اللاعادي والغير اللائق بمؤسسة دستورية تعد من أعمدة النظام الديمقراطي ببلادنا، فقد وجه فريقنا طلبات متعددة منذ يناير 2007 لاجتماع اللجن لدراسة مواضيع الجفاف، الفلاحة، وتداعيات الإضراب الذي شمل قطاع النقل، وليس هناك أي استجابة من الحكومة، وبعد هذا يحق لنا أن نساءل الحكومة:

- كيف تتصور الحكومة وجودها بدون معارضة؟
- ولماذا تلح الحكومة على تقزيم المعارضة وإسكاتها؟
- وبأي وسيلة سيتمكن البرلمانيون من متابعة العمل الحكومي ومراقبته، وأمام سياسة الأذان الصماء التي تنهجها الحكومة اتجاه المعارضة؟

وجهنا أسئلة آنية حول موضوعي الجفاف والنقل والآن سجلنا غياب الوزيرين المعنيين للإجابة عنهما، هذا ما فرض علينا السيد الرئيس اللجوء إلى المادة 128 من النظام الداخلي لفك هذا الخناق والتحدث إلى المجلس ومن خلاله إلى الرأي العام الوطني حول الجفاف وماله من آثار على الفلاحة وإضرابات قطاع النقل ومالها من تأثير مباشر على القوت اليومي للمغاربة.

السيد الرئيس،

لقد لجأت الحكومة إلى تقنية الهروب إلى الأمام والتهافت وراء الأطماع الانتخابية وتلميع الصورة لإنقاذ الحصيلة الهزيلة بإصدار مرسوم.

عقد دورة استثنائية لمناقشة قوانين لا هي أقول بالاستعجالية ولا هي بالاستثنائية لنضيع الكثير من الوقت في جدول أعمال أجل معظمه إلى الدورة العادية الحالية. إن هذا التهافت الحكومي السيد الرئيس، والارتجال البادي للعيان، والذي لا يفسره سوى الوزراء الحكومة أقول وزراء الحكومة الذين يتنافسون فيما بينهم، فوزير النقل يريد حماية أرواح المواطنين بقوانين غير قابلة للتطبيق، ويشجع على استفحال ظاهرة الرشوة، والحكومة تريد حماية المال العام ومحاربة الرشوة، وهذا هو التناقض بعينه، وهو ما يجعلنا نعتبر هذه القوانين الغير سياسية وضعتها الحكومة أمام البرلمان وأمام هذه المؤسسة بالذات التي اعتبرها المعارضون معرقلة للتشريع ومعارضة للتخليق، فلا يمكن لأي أحد أن ينكر عنا مواقفنا الراسخة لتخليق الحياة العامة، وإقرار مبادئ الشفافية المالية والسياسية، ولكن يجب أن يكون التخليق شامل، والمحاسبة والمسائلة شاملة للوزراء قبل غيرهم، فبالأمس السيد الرئيس كانت الحكومة تحدث عن الفساد بالمؤسسات المالية، واليوم يأتون بمشاريع قوانين تستثنى مدراء ووزراء بالتصريح بالممتلكات فنحن لا نريد أن يتحول شعار التخليق إلى موضة سياسوية، وأن تتحول محاربة الفساد إلى شعار صرفي انتخابوي.

الزملاء الأعزاء،

إن أولى أولويات التخليق هي إرجاع المصداقية للمؤسسات بتوازن العلاقات بين السلط، وضمان حق البرلماني في مسائلة الحكومة ومراقبتها، واحترام الوزراء للمؤسسة التشريعية وقبولهم بمبدأ الحوار والمسائلة داخل اللجن الدائمة، والتعامل بإيجابية مع الاقتراحات التي

تخدم مصلحة هذا الشعب بدون مزايدات سياسية، فلا يمكن تصور التخليق بدون ديمقراطية وبدون معارضة قوية وفاعلة، إن ذلك هو ما يضمن سير المؤسسات الوطنية، فكيف يعقل السادة البرلمانيون المحترمون أن يعاني المواطن المغربي من الآثار السلبية للجفاف، ومن الأزمة التي خلقها إضراب النقل على جميع الأصعدة ولا يجد صدى لذلك داخل البرلمان، فهل سيصدق المواطن أن البرلمان يمثل الشعب؟ وكيف سنقنعه بالمشاركة في الانتخابات المقبلة؟

وأخيرا السادة الوزراء المحترمون ألا يستحق المواطن المغربي أن تكون همومه اليومية مثل مشاكل الجفاف، مثل النقل موضوع لدورة استثنائية خاصة وأن المرحوم جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده في أحد خطبه داخل هذه القبة المحترمة طلب أن تناقش هموم ومشاكل المواطنين داخل البرلمان فأين نحن من ذلك؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

لنا إحاطة ثانية من فريق العهد، فليتفضل السيد رئيس فريق العهد.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين.

عرفت بلادنا خلال شهر مارس وبداية الشهر الحالي حالة غير مسبوقة، أدت إلى شلل شبه تام نتيجة للمشاكل التي عرفها قطاع النقل بجميع أصنافه نقل البضائع نقل المسافرين وهو ما أدى إلى فوضى عارمة كانت لها انعكاسات سلبية كبيرة، خسائر اقتصادية جسيمة خاصة بالنسبة للصادرات في الوقت الذي نخوض فيه معركة العولمة، نقص في المواد الغذائية وهو ما استغل من طرف الاحتكاريين لفرض زيادات صاروخية شملت حتى الخضروات ماطيشة ب15 درهم، اللهم إن هذا منكر.

وهنا نتساءل أين مراقبة الأسعار في حالة خاصة مثل هذه، صعوبة أو استحالة التنقل بالنسبة للمواطنين خصوصا خلال الرجوع من عطلة عيد المولد النبوي الشريف، ومما لوحظ أيضا خلال هذه الأزمة بعض التصرفات الغريبة، كنصب حواجز على الطرقات من طرف مجموعة من الأفراد لمنع السير سواء بالنسبة للشاحنات أو الحافلات أو حتى بالنسبة للمواطنين العاديين، وهذا شيء غير مقبول لأنه يشكل سابقة خطيرة.

السيد الرئيس،

إن مشروع مدونة السير الذي على ما يبدو كان السبب في اندلاع هذه الأزمة يجب في نظرنا أن يعالج بالمقاربة الصحيحة الناجعة، لذلك نطالب الحكومة باعتماد نفس المرونة التي مرت بها عدد من المدونات الكبرى التي صادق عليها البرلمان، واخذ بعين الاعتبار جميع المعطيات الخاصة ببلادنا بنيويا، اقتصاديا، وسوسيولوجيا، والتدرج في معالجة مثل هذه المشاكل، نقاش مسؤول جدي وتواصل كافي، والتحلي بروح المسؤولية من اجل انخراط الجميع في هذا المشروع الإصلاحي المهم، إذا كان الإضراب حقا مشروعا فلا يقبل أن يمارس بالفوضى لأنه عندما يمارس بهذه الطريقة يفقد الشركاء الاجتماعيين أنفسهم المصداقية، فالإضراب يجب أن لا يخرج عن بعض الضوابط ويحترم ضمان الحد الأدنى من الخدمة بالنسبة للمواطن وفي هذا الإطار نطالب بإخراج القانون التنظيمي للإضراب إلى حيز الوجود.

ورجوعا إلى موضوع السير على الطرق فإننا نطالب بالصرامة في تطبيق القانون، وهذا مع الأسف لا يمكن أن يتأذى إلا بمحاربة الداء والعائق الذي يحول دون ذلك وهو الرشوة، كما سبق لنا في فريق العهد أن أكدنا على ذلك أكثر من مرة من خلال هذا المنبر، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا سي المستشار المحترم، الإحاطة الأخيرة من طرف الفريق الاستقلالي فليتفضل أحد المستشارين المحترمين.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

هذه الإحاطة للرأي العام المغربي ولهذه الجلسة الموقرة وكذا للحكومة، أن الحرية النقابية تتعرض هذه الأيام إلى محاربة كبيرة من طرف المؤسسات العمومية، من طرف بعض المؤسسات في القطاع الخاص وكذلك من طرف بعض الوزارات، لقد شاركنا أخيرا في حوار مع السيد الوزير الأول وكانت من ضمن النقط الأساسية هو مشكل محاربة العمل النقابي ومشكل محاربة الحرية النقابية.

السيد الرئيس،

لقد تعرض العديد من العمال من القطاع العمومي ومن القطاع شبه العمومي ومن قطاع خاص إلى موجة من الطرد والسب والشتم والتنقيل لا لشيء إلا لأنهم أرادوا تنظيم أنفسهم داخل النقابة وخير دليل ما وقع في بنك المغرب حيث قامت الإدارة بتنقيل أعضاء المكتب النقابي وعلى رأسهم كاتب نقابي للنقابة الوطنية للأبناك وكذلك إخواننا في الفيدرالية الديمقراطية للشغل، كذلك ما تعرض له عمال الشركة الوطنية الجماعية بحيث هاذ المدير تيقول لهم إلا بغيتوا تحاوروا سيروا تحاوروا مع الوزير الأول أن لا محال للحوار داخل المؤسسة،

السيد الرئيس،

أين نحن؟ أين نحن؟ البارحة كنا نغني بأن قانون الشغل سينظم وسينظم وقانون الشغل سيشجع الاستثمارات، خرج قانون الشغل ونلاحظ أن العديد من المؤسسات لا تعترف بقانون الشغل بحيث أنه التسيير والتدبير حسب قانون الغاب المنهج، الأجور لا تحترم القوانين، الحد الأدنى للأجور فيقع في ذلك ما يقع في الضمان الاجتماعي حيث إدارات هذه المؤسسة تريد التحاور مع من تريد، علما أن قانون الشغل جاء بفصل واضح، يجب أن تتحاور مع النقابات الأكثر تمثيلية ومع مندوبية العمال، كذلك ما يقع في القسم الوطني للكهرباء، ما يقع في جبل عوام.

السيد الرئيس،

إن المركزيات النقابية تقول للحكومة كفى من ما يقع، على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها.

أشار الإخوان إلى إضراب النقل، أعتقد كل المستشارين يعرفون أسباب ومسببات إضراب النقل، ونتمنى بواسطة هذه الإحاطة باستعجال أن تتدخل الحكومة باستعجال لحماية الحريات النقابية ولحماية الشغالين من الطرد ومن التنقيل ومن الشتم ومن السب لا لشيء لكونهم يريدون التنظيم طبقا للدستور طبقا للقوانين الجاري بها العمل وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

بعد استنفاذ موضوع الإحاطات نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في هذه الجلسة وعددها 19 سؤال، سؤالان منهما آنيان موجهان إلى قطاع الاتصال و17 سؤالا عاديا تهم كل من فطاعات العدل الأوقاف، السياحة والصناعة التقليدية، الصحة، والطاقة والمعادن التنمية الاجتماعية، الشؤون الاقتصادية والعامة والجالية المغربية.

فنشرع في معالجة الأسئلة الآنية بسؤالين آنيين موجهان إلي قطاع الاتصال، واحدة موضوعهما تدعو إلى دمجهما بالاستماع إلى عرضيهما، وكذلك يتولى السيد الوزير الإجابة عنهما معا، السؤال الآني موجه إلى السيد وزير الاتصال حول تأخر مشروع قانون الصحافة للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، زوبيدة بوعياد، محمد تحيفة، أبو بكر عبيد، سعيد السرار، عبد الوهاب بلفقيه، دحمان الدرهم، عمر مورو، أحمد العاطفي، حسن أكليم، علي سالم الشكاف.

الكلمة لأحد المستشارين لتقديم السؤال، فليتفضل أحدهم.

المستشار السيد عمر مورو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

عرض مشروع قانون الصحافة والصحافيين المهنيين الجديد على أنظار المجلس الحكومي بعدما كان موضوع مداولات مع المهنيين ومع الناشرين، وبعدما أخذ بعين الاعتبار آراء الفرق البرلمانية التي سبق لها أن اقترحت تعديلات جديدة على قانون الصحافة، وقد شكل مشروع جديد خطوة هامة تستجيب للتوجيه الملكي القاضي بإعادة النظر في قانون الصحافة بما يوسع من الحريات وشكل أيضا تعبيرا على إرادة حكومية أكيدة للرقي بقطاع الصحافة والنشر والإعلام.

وعليه فإننا نسائلكم السيد الوزير عن أسباب تأخر هذا المشروع المهم الذي ينتظره المهنيون، والفاعلون، والرأي العام الوطني؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء تأخره كل هذا الوقت؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم السؤال الثاني الآني موجه إلى السيد وزير الاتصال في نفس الموضوع حول المشروع الجديد لقانون الصحافة

والصحافيين المهنيين المستشارين المحترمين السادة: عبد الحق التازي، أحمد القادري، افي الشراط. تفضل السي عبد الحق

المستشار السيد عبد الحق التازي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين،

ترسيخا لمسار بلادنا في مجال الاختيار الديمقراطي والإشعاع للحريات وحقوق الإنسان ثم بذل مجهود مهم لتحيين قوانين الحريات العامة وفي مقدمتها قانون الصحافة والنشر وقد سبق الجميع على أن هذا المجهود ظل ناقصا طالما أن مقتضيات كثيرة من قانون الصحافة لازالت دون التطور المتسارع الذي يعرفه المجال الإعلامي مما يتطلبه من مهنية ومسؤولية وضمانات احترام حرية الرأي وحرية التعبير، ومن المعلوم أن الحكومة تجاوبا مع هذه المعطيات بادرت إلى استثمار حوار ايجابي أشركت فيه المهنيين من رجال الصحافة وكذلك رجال النشر بهدف صياغة مشروع قانون جديد متكامل يسعى إلى تدارك النقائص المسجلة في القانون الحالي ويتجاوب مع المطالب المرفوعة لإصلاحه.

السيد الوزير المحترم،

لقد سبق أن أعلمتم قرب عرض هذا المشروع على أنظار البرلمان مؤكدين أنه يسعى إلى إلغاء جميع العقوبات السالبة للحرية، وتعزيز الضمانات الممنوحة للصحافيين المهنيين وإلى تطوير الممارسة الصحفية ببلادنا وتحثينها، ومن المعروف كذلك أن المشروع أدرج في مداولات إحدى اجتماعات المجلس الحكومي قبل بضعة أسابيع، ونرجو أن تعطونا التوضيحات الضرورية حول أسباب تأخير تقديمه أمام المؤسسة التشريعية لمناقشة والمصادقة عليه؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، تفضل السيد الوزير المحترم للجواب على السؤالين.

السيد محمد نبيل بنعبد الله وزير الاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

أريد في البداية أن أشكر السيدة والسادة المستشارين أعضاء كلا من الفريق الاشتراكي والفريق الاستقلالي على تفضلهم بطرح هذا السؤال الهام، والذي يكتسي رهينة كبيرة.

وجوابا على هذا السؤال أريد أن أؤكد لمجلسكم الموقر أن مشروع قانون الصحافة والصحفيين المهنيين ثم فعلا عرضه رسميا على أنظار الحكومة بتاريخ 15 مارس 2007 حيث شكلت الحكومة لجنة وزارية خاصة عهد إليها بتعميق دراسته وبأخذ الملاحظات التي قدمت في شأنه من قبل السادة الوزراء، هذه اللجنة أنهت عملها ونعمل على تهيئ هذا المشروع لمصادقة المجلس الحكومي نتمنى ذلك خلال الأيام القليلة المقبلة، هذا النص كما تعلمون هو ثمرة لمسلسل واسع من التشاور، والعمل التشاركي مع المهنيين سواء تعلق الأمر بالنقابة الوطنية للصحافة المغربية أو بالفيدرالية المغربية لناشري الصحف، وهذا التشاور مر من مراحل متعددة:

المرحلة الأولى هي اليومين الدراسيين المنظمين من قبل وزارة الاتصال بشراكة مع المؤسسات والمنظمات المهنية لسنة 2003 وهذه الأيام مكنت من بلورة مقاربة شمولية، وخطة عمل بالنسبة لقطاع الاتصال والإعلام ومن ضمن ذلك كان هناك تنصيص على ضرورة معالجة وضعية الصحافة في بلادنا من جميع الزوايا، وكان هناك الملتقى الوطني للصحافة الذي انعقد مارس 2005 والذي خلص إلى نتائج مهمة على صعيد تأهيل المقاولة الصحفية وهو ما عملنا به من خلال عقد البرنامج وإعادة تنظيم الدعم العمومي عبر الرفع من قيمته وتعميمه لأول مرة في بلادنا بناء على معايير شفافية، ونحن اليوم في السنة الثالثة من بلورة هذه المقاربة، ومنذ ذلك الحين أي منذ مارس 2005 شكلنا لجنة ثلاثية تتكون من وزارة الاتصال ومن النقابة الوطنية للصحافة المغربية ومن الفيدرالية المغربية لناشري الصحف للاشتغال على هذا القانون بناء على:

أولا النص الذي صادق عليه البرلمان سنة 2002 وهو نص متقدم جدا مقارنة مع ما كانت تمت المصادقة عليه سنة 1973، لكن كانت هناك عدد من الملاحظات خاصة من قبل المهنيين وعدد من القوى الحقوقية والسياسية، وانطلقنا في هذا الاتجاه كذلك من عدد من مقترحات قوانين الواردة أساسا في مجلس النواب وهي مقترحات

قوانين تهدف إلى تعديل هذا القانون بشكل عميق، انطلقنا من كل ذلك وشرعنا في صياغة مشتركة مع المهنيين للقانون الجديد عملنا على تدقيق المضامين وملائمة الصياغة.

وبعد هذا المسلسل كما تعلمون أننا وصلنا في نهاية المطاف في بداية هذه السنة إلى عرض هذا القانون على المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي أدلى بدوره بملاحظات في هذا الشأن وأخذناها بعين الاعتبار. الإصلاح الذي أدخلناه ينطلق أولا من الرسالة الملكية الموجهة لحقل الإعلام نوفمبر 2002 بالطبع حيث اعتبر صاحب الجلالة أيده الله أن الصحافة شريك لا محيد عنه في بناء الصرح الديمقراطي ثم كان هناك خطاب للعرش سنة 2004 تضمن الدعوة الملكية السامية لاستكمال إصلاح الفضاء السياسي بإصلاح شامل للمشهد الإعلامي وخاصة تمكين فضاء الصحافة المكتوبة من هيئة تمثيلية، وهذا كلام صاحب الجلالة مهنية تسهر على تنظيمه قانونيا وأخلاقيا.

وأتى بعد ذلك خطاب العرش لسنة 2005 والذي يدعو فيه جلالة الملك بكل إلحاح الحكومة إلى كل الفاعلين إلى الإسراع بإخراج المنظومة الكفيلة بإصلاح وتأهيل الصحافة، في هذا الاتجاه عملنا ووصلنا اليوم إلى نص متقدم يعمل على تكريس أكثر حرية التعبير وحرية الصحافة في بلادنا، يعمل على تكريس أكثر حرية التعبير وحرية الصحافة في بلادنا، يعمل على تأسيس مجلس وطني للصحافة لتنظيم المهنة وللرقي بكل أوضاعها وتنميتها وللاهتمام بقضايا الأخلاقيات، عملنا على الحد بشكل كبير من العقوبات الزجرية والسالبة للحرية، وضمنا هذا القانون عدد من المستجدات التي وقع حولها شبه إجماع من قبل المهنيين.

أريد إخباركم فقط بأن هذا النص استكملناه بالنسبة إلينا وأنه موجود منذ أيام لدى مصالح الأمانة العامة للحكومة، وننتظر أن يعرض على أنظار الحكومة في أقرب وقت ممكن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب من طرف الفرق؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نشكركم على الإيضاحات المهمة التي أتيتم بها فقط نرجو من اللجنة الحكومية أن تشتغل بوثيرة أكثر سرعة حتى تخرج هذا القانون المهم إلى حيز الوجود ويمر من أمام مجلس الحكومة ثم مجلس وزاري ليأتي عندنا لندخل عليه التعديلات الضرورية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، تفضلوا السي الخضوري في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الخصوري:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بدوري وحسب التصريح ديال السيد الوزير أنه الفريق الحكومي أدى المهمة ديالو وكاينة إرادة ملكية جات في واحد العدد ديال الخطابات ديال صاحب الجلالة، بأن هذا المشروع هو من المشاريع اللي تتوسع الحريات العامة بالمغرب والحريات العامة واحد المسيرين في المغرب منذ سنوات و98 لهنا واحد العدد ديال القوانين ديال الحريات العامة خرجت إلى حيز الوجود وخرجت ودابا تتصلح، والمغاربة الذاكرة ديالهم ماشي قصيرة، قوية وعارفين من كان وراء حجز هاذ القوانين منذ سنوات 40 عام أو أكثر وهاذ القوانين محبوسة وما كاين لا حريات الصحافة لا والوا وهاذ الأمانة العامة للحكومة خاصها تعرف راسها أنه إدارة المغاربة وإدارة تحت تعليمات صاحب الجلالة، وهي آلة من آليات الحكومة اللي تتشتاغل، فهناك حكومة قامت بشغالها وبرلمان مستعد يخدم، والقانون ما عرفت فين راه ؟ هذا تساؤل تتساءلوه وتنتمنى على الله أن هاذ القانون يتسرع ويتسرعوا جميع القوانين اللي هما تيخدموا الحريات العامة حتى ما نبقاوش جامدين وجالسين بلا اشغال في البرلمان. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم، هل هناك رد من الحكومة؟ شكرا السيد الوزير. هكذا سنشرع إلى الأسئلة العادية، ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع العدل، وعددها ثلاثة أسئلة، السؤال الأول موجه إلى السيد وزير العدل حول مآل مشروعي القانونين الخاصين بمهنة المحاماة والتوثيق العصري المطروح من طرف المستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، إسماعيل قيوح، الطاهر الفيلالي، محمد أبو الفرج، علي قيوح، عزيز الفيلالي، عبد الواحد مسعودي، يتفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين،

لا يمكن أن يجادل أحد في كون الحكومة الحالية قامت بمجهودات جبارة من أجل تطوير قطاع العدل وتأهيله وتحديثه، وذلك بإدخال عدة إصلاحات في شتى المجالات بدءا بإعادة النظر في عدد كبير من القوانين التي أصبحت متجاوزة واذكر منها على سبيل المثال: مدونة الأسرة، قانون المسطرة الجنائية، قانون مناهضة التعذيب واللائحة طويلة، كما أن الحكومة دأبت كذلك.

وفي نفس السياق على تأهيل وتطوير المهن القانونية، وإذ صودق على عدة قوانين تخص الأعوان القضائيين، التراجمة، النساخ، العدول، وانطلاقا من هذا يتبين أن هناك مهنتين قانونيتين بالأهمية بمكان ولا يمكن أن نتكلم عن تطوير قطاع العدل دون إعادة النظر في القانونين المنظمين لهما ألا وهما: هيأة الدفاع أي المحاماة، وكذلك قطاع التوثيق العصري، وبطبيعة الحال قيل لنا عدة مرات وبتصريحات حكومية لها مصداقيتها أن الحكومة بصدد بلورة مشروع قانونين يتعلقان بالهيئتين المذكورتين وتطويرهما وتحديثهما وتأهيلهما باعتبار أن هيأة المحاماة هي رافد أساسي تلعب دورا كبيرا في تطوير العدالة في بلادنا، وفي تكريس دولة الحق والقانون كما أن التوثيق العصري له دور كبير جدا كذلك وقد مضى على القانون المنظم لهذه المهنة ما يقرب من قرن، وبطبيعة الحال طال انتظارنا هنا في البرلمان لبدأ مناقشة أو استقبال المشروعين المذكورين، وهذا ما دفع بنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لنسائل الحكومة في شخص السيد وزير العدل:

أين وصل المشروعين المذكورين؟

وما هي العوائق التي حالت دون إحالتها على البرلمان؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم، الكلمة للسيد وزير العدل للإجابة على السؤال، تفضلوا سيدي.

السيد محمد بوزوبع، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أقاسم السيد المستشار ما قاله بخصوص الحرص على إعادة تنظيم المهن القضائية، وفعلا كان أملي أنه منذ السنة الفارطة أن يتم البت في جميع ما تبقى من نصوص قانونية فيما يخص المهن القضائية وخاصة مهنة المحاماة ومهنة التوثيق.

بالنسبة لمشروع قانون المحاماة وقع العمل لمدة سنتين مع جمعية هيأة المحامين بالمغرب، وفي اللجنة المشتركة، ودرسنا أوقات إعادة صياغة هذا النص وأرسل إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 18 أبريل 2005، والآن الفريق الاشتراكي بمجلس النواب تقدم بمقترح قانون في الموضوع يتعلق بإصلاح قانون المحاماة، تعاملنا مع هذا المقترح بإيجابية وسوف نشرع في دراسته إن شاء الله ابتداء من الثلاثاء القادم 24 أبريل 2007، وستكون فرصة لكي يعمق النقاش وندخل عليه ما يجب من التعديلات، وطبعا نتمنى أن يمر في هاته الدورة أمام المجلسين.

بالنسبة لمشروع قانون متعلق بمهنة التوثيق كذلك وقع الاشتغال على هذا النص مع المهنيين وتوصلنا إلى صياغة نص يعني ينسجم مع الترسانة القانونية ومع ما عرفته بلادنا من تطور، وأكثر من هذا على الأقل يمكن لي نقول مع الاستقلال اللي عرفته بلادنا لأن هذا النص باقي فيه مصطلحات ترجع إلى أيام الاستعمار، والشروط إذا طبقت لا يمكن لأي مغربي أن يكون موثقا، بحيث أن هناك استثناءات الآن عن طريق منشور دورية لا أقل ولا أكثر لكي يسمح للمغاربة بأن يلجوا هذه المهنة، فهذا النص أرسل كما قلت إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 06 دجنبر 2005 آخر قبل ما نجي يعني تأكدت بأنه سوف يدرج إن شاء الله في أقرب جلسة أمام مجلس الحكومة لكي يعرف طريقه نحو هذا المجلس شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب من طرف السادة واضعي السؤال؟

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

إن السيد الوزير يتبين من الإجابة التي أشكركم عليها أن الحكومة قامت بواجبها أو بالأحرى وزارة العدل إلا أنه يتبين أن الأمر موكول الآن إلى الأمانة العامة للحكومة التي أعتقد أنها جزء لا يتجزأ من الحكومة، وبطبيعة الحال بدون شك أن الرأي العام الآن الذي يسمعنا ويتتبعنا ويتساءل عندما نقول أن الحكومة أحالته إلى الأمانة العامة للحكومة منذ سنتين لم تطلق سراح هاذين المشروعين لنلتجئ عن طريق البدائل إلى تقديم مقترح قانون من أجل تدارك الوقت أو الخصاص.

السيد الوزير،

نتمنى أن تكون الحكومة بخصوص هذا المقترح أو تتعامل ايجابيا وليس كما يتم التعامل مع باقي المقترحات التي هي في صفوف اللجن الدائمة، وأن يكون ذلك في أقرب وقت ممكن لكي نتجاوز ما قامت به الأمانة العامة للحكومة من حصر ذلك المشروع الذي انتظره الجميع خدمة للعدالة ومواكبة للإصلاحات التي تقوم بها الحكومة، وخاصة وزارة العدل من أجل التطوير والتأهيل والتحديث والمرور إلى مرحلة هي أهم في مجال تكريس دولة الحق والقانون.

كما أن حقيقة ما قاله السيد الوزير سيطرح أكثر من تساؤل باعتبار أن القانون المنظم للتوثيق العصري يرجع إلى 1925 وفيه كلمات لا يمكن بأي حال من الأحوال التعامل معها، وشروط كذلك لا تؤهل الموثق المغربي الآن المسلم على أن يمارس تلك المهنة، وقد تجاوزنا القانون بدورية، وسيشفع لنا هذا في إطلاق صراح ذلك المشروع لنكون كذلك في دولة الحق والقانون، ونتأقلم مع الدستور ومع القوانين لكي لا نبقى خارج السرب بالنسبة لدولة الحق والقانون في هذا المسار.

فأتمنى أن تحل هاتين الإشكاليتين في أقرب وقت ممكن وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. لكم تعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار،

قلت أعتقد بأنه التعامل مع المقترحات بالنسبة لوزارة العدل لا يطرح أي إشكال بالنسبة لا لمجلسكم ولا بالنسبة.... ومثال حي بالنسبة لهذا المجلس:

تعاملتم تقريبا مع كل المقترحات التي قدمت أمام لجنة العدل والتشريع بإيجابية، ووقع فعلا الآن نشرها وهي تطبق.

فإذا كان هناك أي مقترح يهم هذه النصوص، فأنا مستعد أن نفتح فيها النقاش ونختصر المسارات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ونذهب إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير العدل حول خريطة القضاء الأسري للمستشارين المحترمين السادة عبد اللطيف أوعمو، أحمد الرحموني، أحمد الطاهري، أحمد الشوفاني، لحسن أكوجكال، العربي خربوش، سيدي محمد أخطور، جناح عبد العزيز، محمد تاضومانت، محمد تالموست، محمد الرحموني، محمد الزعيم، محمد صالح قميزة.

فليتفضل أحد المستشارين المحترمين لبسط سؤاله.

المستشار السيد لحسن أكوجكال:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين،

لما كانت مسطرة الزواج تمر وفق مقتضيات مدونة الأحوال الشخصية كان العدول يسيرونها وفق تقاليد وأعراف كل منطقة، إلا أنه بعد دخول مدونة الأسرة حيز التطبيق وإحداث المحاكم الأسرية وما يتطلب الأمر من إجراءات مراقبة شروط الزواج وصحة الوثائق وتركيز القضاة بالمحاكم الابتدائية أصبح المواطنون مطالبين بالتنقل الجماعي إلى مقر المحاكم، وهو ما نتج عنه الاكتظاظ والازدحام والانتظار يصل في بعض الأحيان إلى أيام، خصوصا في فصل الصيف، ناهيك عن الكلفة والصوائر وظروف سكان البوادي والقرى، وبالخصوص القاطنون بالجبال، وهو ما خلق إزعاجا كبيرا واستياء لدى المواطنين وهم يمارسون حقهم الشرعي في الزواج، وهذا من شأنه أن يمس نجاعة وجدية مدونة الأسرة ويعكر أهدافها، وبدون شك فإن وزارتكم عاينت هذا الجانب المظلم والذي يزيد من متاعب المواطنين.

لذلك نسائلكم معالي الوزير عن الإجراءات والتدابير الفعلية التي اتخذتموها أو ستتخذوها وزارتكم لتسهيل مأمورية سكان البوادي، وبالخصوص النائية عن المراكز الحضرية؟ وما وفرت لهم من شروط

لممارسة حقهم الشرعي في الزواج في أحسن الظروف وأسرع الأحوال واقل تكلفة؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، كم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم. لقد أجبت عن سؤالكم في اليوم الموالي لتوصلي بهذا السؤال، بحيث توصلت به في 4 ديسمبر 2006 لأنه كان موضوع في 20 نوفمبر 2006 وبعثت دورية إلى جميع المسؤولين حول الإذن بتوثيق عقد الزواج.

أقول فيها بأنه تبعا لما تضمنته رسالة الدورية رقم كذا نذكر بها ل2004 حول تفعيل مدونة الأسرة على مستوى التطبيق أن تسليم الإذن بتوثيق الزواج يعرف في بعض أقسام قضاء الأسرة تعثرا ملحوظا، وهو ما لا ينسجم مع إرادة المشرع في المقتضيات الجديدة التي جاءت بها مدونة الأسرة، وكذا مع التدابير المتخذة لتفعيلها على النحو الأحسن، ونظرا لكون مراجعة مستندات ملف عقد الزواج لا تتطلب أكثر من الاطلاع عليها والتأكد من فحواها ورعي ظروف المواطنين وأحوالهم التي يجب أخذها بعين الاعتبار والعناية عند النظر في طلباتهم بتوثيق عقد الزواج وتفاديا لجميع الآثار السلبية التي تنتج عن البطء في تسليم الإذن المذكور.

نطلب منكم وبكل تأكيد السهر على تطبيق المقتضيات المشار إليها تطبيقا سليما والحرص على تمكين الراغبين في الزواج إذا توفرت الشروط والوثائق المطلوبة بتوثيقه في أقرب وقت ممكن، فعلا على ضوء هاته الدورية لاحظنا بأن هناك تغلب على بعض الاكتظاظ الذي تعرفه بعض المراكز لأن ماشي كل المحاكم ولكن في ظروف كما أشرتم يعني تكون خاصة في بداية فصل الذي تكثر فيه الطلبات بالزواج. فهنا التجأنا إلى طرق عملية، وهذا ما سوف يطبق إن شاء الله في هذه السنة على أساس أنه تكون جلسات تنقلية وان ينتقل القاضي إلى المكان، وخاصة في الأيام التي تكون فيها الأسواق من أجل أن تضبط كل يعني الأذونات المتعلقة بالزواج هذا هو الإجراء الذي تقرر، هذا بالإضافة إلى أنه الآن على حسب المعلومات اللي عندنا على أنه فعلا كاين هناك 180 مركز كلها فيها قضاة اللي هما مكلفين بممارسة مهام ديال قاضي الأسرة باش نعطيكم يعني واحد الفكرة على الإحصائيات باش تعرفوا بأنه تطورنا فيما يخص هاذ قضية الزواج، يعني 2006 بلغ عدد عقود الزواج 272.689 عقد وثبوت الزوجية اللي حتى هو مهم 16.800 ، المجموع 289.821 على 290.000 في حين في 2005 كانت 260.000 إذن كاين زيادة ديال تقريبا 12في المائة بالنسبة.. وهذا مؤشر اللي تيبين على فعالية الإجراءات الجديدة التي جاءت بها المدونة لتوثيق عقد الزواج.

لهذا سوف نتنبه على أساس أنه خاصة بمناسبة عطلة الصيف أن نقوي ما أمكن بالنسبة بالخصوص للمراكز حتى يمكن أن يتسلم جميع المواطنين الاذونات بالزواج داخل آجال اللي هي معقولة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل هناك تعقيب من طرف؟ تفضل

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

نحن بتتبع عن كتب المجهودات الجبارة التي تبذلها وزارتكم في مجال تنفيذ وتفعيل أجرأة مقتضيات مدونة الأسرة، وهذا شيء لابد أن نسجله بإيجاب ونهنئكم عليه، ونهنئكم كذلك على مبادرتكم التعامل مع السؤال الشفهي من منظوره الصحيح حتى لا يبقى كلاما بين الحكومة والبرلمان فبادرتم مباشرة بعد توصلكم وقبل الجواب إلى اتخاذ التدابير العملية لاستدراك ما يمكن أن يوحى الوصول إلى أهداف موضوع السؤال.

ففي نظرنا فإن تنفيذ أجرأة ومعالجة هذا الموضوع يعتبر مسؤولية الجميع، وهذا وقع الإلحاح عليه أثناء نقاش مشروع المدونة آنذاك، فالذي ظهر من خلال هذا الموضوع هو ظاهرة غريبة أن هناك مغاربة يحتفلون بالزواج يعني يتم القران الفعلي بالإشهار وكل ما يتتبع ذلك من عوائد احتفالات وينتظرون أسبوعا أو أسبوعين ليقع إبرام العقد الشرعي، بمعنى أن المعاشرة تتم في فراغ التوثيق الشرعي نتيجة لبطء الإجراءات وعدم وجود ما يكفي من الوسائل لا البشرية ولا المادية، وبالخصوص تقريب القضاء من المتقاضين.

هنا إشكالية تظهر بأن الأمر يتعلق بمستويين، مستوى تعليل أو معالجة الجانب التقني القانوني لتفعيل مضامين عميقة لمدونة الأسرة،

والأمر يتعلق هنا بضمان حقوق الطفولة بالخصوص وحقوق الزوجات وحقوق الأموال المشتركة يعني معالجة وتأطير عقد الزواج لما ينطلق.

المستوى الثاني وهو تمكين الناس من التعاقد لتحليل ما أحله الله في ظرف وجيز، تصوروا معي السيد الرئيس استقبلنا مجموعة من الناس من دائرة مجاط في ايمنتانوت قالوا ينتظرون في الصيف لمدة أسبوع وهم قاطنين على أبواب القاضي الوحيد في إقليم الشاوية بكامله. تصوروا إقليم تارودانت 84 جماعة محلية فيها محكمة ابتدائية واحدة، فيها قاضي في مركز المحكمة الابتدائية، كيف لجبال الأطلس الكبير كلما مرتبط وهي كلها بوادي أن يقبلوا أن يضطروا في مجال إبرام عقود الزواج فلذلك نظن أنه إعادة النظر بشكل دقيق في الخريطة في هذا المجال تستدعي في نظرنا ما قلتموه وهو التنقل، لماذا التنقل حتى إلى الجماعات المحلية وأسواقها خصوصا في الصيف؟ نفكر معكم، لماذا لم يتم خلق آلية لإحداث مسؤولية العدول وقضية التفويضات؟ لأن المسألة تتعلق بمراقبة وثائق، هل هناك وثائق محصورة في القانون؟ إذا حصلت يبرم عقد الزواج، ما أن ننتظر ونأخذ أسبوعا أو أسبوعين ونحن ننتظر أن يطلع السيد القاضي الوحيد على جماعات كثيرة وعلى إقليم كثير على ملفات، ثم يعطي نظره أو الإذن بإبرام عقد الزواج نظن أن هذا فيه تعطل وفيه مساس بمسائل لها حساسية كبيرة وأظن أنكم من خلال جوابكم استحضرتم كل هذا واتخذتم التدابير، ونرجو أن تفكروا باتخاذ تدابير إضافية، وبالخصوص في مواسم الصيف وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد المستشار المحترم، لكم رد السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير العدل:

أقول للسيد المستشار بأنه فعلا من جملة التدابير وهي تكليف العدول بتقديم طلبات الحصول على الإذن بالزواج، حيت هادي كذلك من المسائل نيابة عن الطرفين يتعلق الأمر بالزواج على أساس أن تكون هذه الطلبات موقعة وتحمل عبارات السماح بالإذن بالزواج بحيث هذا إجراء كذلك للتسهيل لأنه لابد للمواطن أن يتصل بالعدول وإلا ما غادي يكونش، فاتصاله يمكن له العدل هو الذي سيتكلف بالقيام بكل الإجراءات الأولية قبل أن يسحب هذا من التدابير التي تسهل المأمورية ولكن كما قلت لكم بأنه الأمر ماشي عام كاين بعض المناطق أنا الآن سجلت المناطق اللي تتعنيو اللي غيوقع التركيز على بعض المناطق النائية اللي غادي يمكن لنا أن نعززها بقضاة وخاصة في هذه الفترات التي تكلمنا عليها اللي تيكون فيها الطلبات كثيرة حتى يمكن أن تقع الاستجابة كما قلت في أقرب وقت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثالث في قطاع العدل حول مسطرة إغلاق المقاولات للمستشارين المحترمين السادة عبد الرحيم الرماح، خالد العلمي لهوير، محمد دعيدعة، عبد المالك أفرياط، أحمد أخميس، مصطفى الشطاطبي، محمد بورمان، محمد لشكر، محمد العشاب، عبد الكريم عصمان، فليتفضل أحد المستشارين لبسط سؤاله.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

تعلمون السيد وزير العدل المحترم نويتم إغلاق العديد من المقاولات على الصعيد الوطني عن طريق قيام أصحاب هذه المقاولات بإغراقها بالديون بطرق ملتوية قصد الدفع بها إلى حافة الإفلاس، حيث يستعملون المسطرة المنصوص عليها في الباب المتعلق بصعوبة المقاولة بمدونة التجارة، وهو ما يؤدي إلى إغلاق هذه المقاولات وتشريد العمال وحرمانهم من حقوقهم وضرب حقوق الدائنين بما فيهم الدولة أو الخواص أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالإضافة بطبيعة الحال إلى العمال.

ولا ننسى أن هناك مقاولات بالفعل تحصل لها صعوبات مالية، وتكون مضطرة للدخول في هذه المسطرة، وبالفعل يتم إنقاذها ولنا أمثلة في مثل هذا الشأن.

غير أن عدد المقاولات التي يتم إغلاقها أكثر بكثير من المقاولات التي يتم إنقاذها. وكل ما يتم الآن من عمل حول الاستثمار حول خلق مقاولات جديدة سوف لن تكون له أية جدوى إذا لم يتم العمل بسرعة لمعالجة هذه الثغرة الخطيرة ومراجعة هذا الباب.

ونحن نعلم السيد الوزير منذ مدة طويلة أن وزارتكم على دراية بما يجري في هذا المجال، وكثيرا ما سمعنا في عدة مناسبات أنكم ستقومون

أو أن وزارتكم ستقوم بالواجب بما يجب القيام به في هذا الشأن، حيث هذا ما تتبعناه خلال واحد العدد من اللقاءات كانت في مناسبات متعددة.

وكما أشرت سابقا أن السادة القضاة والسادة هيأة الدفاع، والكل يعلم التبعات الخطيرة لهذه الثغرة الخطيرة، وكما أشرت أنه لا فائدة علما بأنه كما تعلمون السيد الوزير أن المسطرة التي تحدد طريقة إغلاق المقاولات هي المادة 67 من مدونة الشغل الآن بقوا بطبيعة الحال يتجنبوها ويلجئون إلى هذه المسطرة واللي خلقت الآن مشاكل كثيرة.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن ما هي التدابير؟ هذه التدابير يجب أن تتم بسرعة لأنه كثيرا ما سمعنا أن وزارتكم غادي تكون كما أشرتم إلى ذلك بالقيام ببعض التدابير، لكن عامل الزمن.

وإذا سمحتم السيد الوزير القضايا التي يجب معالجتها يجب أن تعالج بالسرعة المطلوبة، وخاصة إذا كانت المسألة تتعلق بضرر يحصل للعمال ويحصل للمقاولات ويحصل للدائنين، الناس اللي بطبيعة الحال كون هذه القضايا وأنتم على دراية بها من خلال تتبعكم لما يجري على الصعيد الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أقول جوابا على سؤالكم الهام أنه فعلا مدونة التجارة نظمت مساطر خاصة بالوقاية الداخلية والخارجية للمقاولة، ولمعالجة صعوبة المقاولة عن طريق وضع مخطط لتسوية القضائية باعتماد المخطط الاستمرارية للتفويت أو بالتصريح بالتصفية القضائية للمقاولة. هذه كله مساطر فيها نوع من الضمانات حتى لا يمكن أن تستغل هاته المسطرة كما أشرتم في سؤالكم.

وبالتأكيد فإن هذه المساطر ليست مسلكا قانوني لإغلاق المقاولة ولم يقصد منها أن تكون كذلك وإنما هي بالأساس وسيلة للتدخل السريع لإنقاذ المقاولة قبل أن تكون في وضعية توقف عن الدفع من خلال رصد صعوباتها ووضع المخطط المناسب لتخطيها، كلما كانت المشاكل التي تعاني منها المقاولة يمكن تجاوزها.

ومنذ دخول هذه المقتضيات حيز التنفيذ نفذت وزارة العدل برنامجا مكثفا لتمكين بالقضاة العاملين في هذا المجال من فهم ميكانيزمات عمل المقاولة من خلال تنظيم دورات للتكوين والتكوين المستمر والاطلاع على تجارب بعض الدول وكذا من خلال عقد أيام دراسية يحضرها القضاة الممارسون وكل المعنيين بتطبيق هذه المساطر يتم خلالها بحث إشكالات التطبيق التي من جملتها الإشكال المتحدث عنه، وقد تواصل العمل القضائي للمحاكم التجارية رغم حداثته على جعل هذه المساطر أمرا صعبا بالنسبة لمن يحاول أخذها مطية للتهرب من أداء الديون، وذلك من خلال عدم اعتداء المحاكم بالطلبات المقدمة بمجرد امتناع المقاولة عن أداء الديون بحيث تلجأ إلى البحث على الوضع المالي الحقيقي للمقاولة.

وهنا سأعطيكم إحصائيات، ماشي كل الطلبات تتوقع الاستجابة إليها، مثلا عندنا الطلبات الرائجة في 2006: 1101 طلب، التسوية القضائية أعطيت 79، التصفية القضائية:79، عدم قبول الطلب: 96، رفض الطلب: 101 إذن معنى هذا أنه ليست كذلك 2005 كذلك كانت 1355، 2004 كانت 1321 لم يقع الاستجابة إلا ل99 في 63.

إذن الأسباب مثلا ما جاء في قرار لمحكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء انه كانت المقاولة قد توقفت عن نشاطها وأغلقت مصنعها فإن ذلك وحده لا ينهض سببا لفتح مساطر معالجة صعوبة المقاولة مادام عنصر التوقف عن الدفع غير متوفر في النازلة، هذا القرار الذي صدر في 8 مارس 2002.

كما تلجأ المحاكم إلى تمديد المسطرة كليا أو جزئيا لتشمل أموال المسير هذه كلها من اجل المحافظة على المقاولة حتى لا تغلق كلما تبث تورطه أو خطأه في التسيير مع التصريح عند الاقتضاء بسقوط أهليته التجارية، وهذه هي التجارة اللي كيخافوا منها حيث إذا وقع سقوط الأهلية التجارية تعتبر كجزاء على أنه تحايل على القانون وأراد أن يعرقل سير المقاولة من اجل العصف بحقوق العمال وكذلك بحقوق الدولة والدائنين وكل ذلك منعا لأن لا تتحول هذه المسطرة إلى وسيلة للتهرب من أداء الديون والإضرار بمصالح العمال.

بالإضافة إلى هذا فعلا هناك الآن من خلال التجربة التي مرت منها الآن هذه مدونة التجارة، اهتدينا إلى أنه لابد أن يعاد النظر في هاته المسطرة لأنها أصبحت تستغل بكيفية شنيعة من طرف عدد من المقاولات ومن طرف عدد من الشركات، وهناك الآن مشروع حضرناه إن شاء الله نتمنى أننا نقدمه في أقرب الآجال حتى يمكن أن نحكم هاته المسطرة وان لا تبقى الفرصة سانحة أمام المتلاعبين بهاته التسهيلات التي أعطيت من اجل المحافظة على المقاولة وعدم تعريضها للضياع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب؟ تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد أخميس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه التوضيحات.

بداية نسجل التزام الحكومة بأنها ستعيد النظر في مدونة التجارة لأن فعلا تستغل من طرف العديد من الباطرونات لأجل الإجهاز على حقوق العمال وعلى حقوق الدولة أيضا. في كل الأحوال السيد الوزير نحن نعتبر على أن إغلاق المؤسسات الإنتاجية والخدماتية بدون سند قانوني يعد جريمة ليس فقط في حق المتضررين المباشرين من عمال وعاملات ولكن أيضا في حق الوطن وفي حق الاقتصاد الوطني.

هذه بداية لأننا نعتبر إغلاق المؤسسات حربا شنعاء على العاملات والعمال الذين يصنعون الثروات وينتجون الخيرات بدون أن يكون لهم نصيب مع الأسف. مثلا نحن في الدار البيضاء مثلا كنموذج كثير من المؤسسات أغلقت بدون سند قانوني المنظمة في إطار الكونفدرالية للشغل فقط بدون أن نذكر التي نظمت في النقابات الأخرى، والتي لم تنظم وهي الكثيرة لأن العمل النقابي مازال مسيجا ومازال يواجه بشكل شرس.

فمثلا هنا في الدار البيضاء كما قلت سابقا مؤسسة معروفة 250 عامل، هذه موجودة في الحي المحمدي. أيضا واشيد آب 60 عالم بالحي المحمدي، ماروزيل أفريك 400 عامل بعمالة آنفا، ‘‘ساطيس 250 عامل. عندما نقول 250 عامل، 400 عامل إلخ.. انظر كم من وراء هؤلاء جميعا أيضا موفيط 100 عامل، أرملات كوذ 40، عامل الشركة المغربية العامة للملابس الدولية 150، مغرب فوندري 60، كوميترا 250، سوكوفراما 600، عامل باطا 400 عامل إلخ.

هذه نماذج فقط من النماذج ديال المؤسسات التي أغلقت هكذا، والمشكل الأكبر السيد الوزير هو أنه يلتجئ العمال إلى القضاء وهو الملجأ الذي يلتجئ إليه كل المظلومين وتصدر الأحكام لصالحهم وتبقى حبرا على ورق.

مع الأسف الشديد العديد من المؤسسات من هذه المؤسسات التي تشكل كما قلت لكم نقطا من بحر كبير وعميق أحكام موجودة ولكن لاشيء، وأيضا مشكل آخر مثلا لسوكوفراما 600 عامل حكمت لهم المحكمة كاين 25 مليون، كاين 20 مليون، كاين إلخ... ولكن بما أن المؤسسة أغرقت بالديون لم يبق لهم ما يوزعون، بحيث مثلا 650 درهم لمن قضى في هذه المؤسسة أكثر من 20 سنة بمعنى أن هذا الإغلاق غير شرعي، يشكل حقيقة الآفة الاجتماعية كبيرة علينا أن نواجهها.

لذلك السيد الوزير لكي لا أطيل عليكم نحن نسجل على أنكم كحكومة ستقومون إن شاء الله بإعادة النظر في مدونة التجارة التي يلتجئون إليها لأنهم يهربون من المادة 67 من مدونة الشغل لأن للحقيقة نقول على أن العديد من المسئولين على المستوى الإقليمي يعني المسئولين الإقليميين على مستوى الإدارة يرفضون لأن ليست هناك مبررات في العديد من الحالات لا أقول في الغالب ولكن في العديد من الحالات ليس مبرر يعطي الحق للباطرون لكي يغلق. ويلتجئون إلى هذه بمعنى هناك تحايل على القانون.

لذلك السيد الوزير أعتقد على أنكم فهمتم الموضوع ونأمل صادقين أن تعطوا لهذا الأمر ما يستحقه من أهمية لأنه مشكل اجتماعي كبير وكبير جدا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير على مساهمته القيمة وننتقل من قطاع العدل إلى قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية. هناك

سؤال واحد حول معاناة الحجاج أثناء فريضة الحج المحترم السيد محمد طلحة، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد طلحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

لإخواني المستشارين،

لقد حصل لي الشرف مع ثلة من إخواني وزملائي المستشارين والنواب أن قمت بأداء مناسك الحج في الموسم الماضي في إطار الوفد الممثل للبرلمان، وقد قمنا بزيارات ميدانية في مكة المكرمة إلى بعض أماكن إيواء الحجاج المغاربة، كما قمنا بجلسات عمل مع الحجاج في مخيمات منى، حيث استمعنا إلى بعض معاناتهم التي نلخصها في ما هو لوجستيكي وما هو تنظيمي.

1- معاناة السفر أثناء الذهاب والإياب، في الذهاب الانتظار في بعض الأحيان تصل إلى 10 ساعات، أما في الإياب وصل إلى 72 ساعة.

2- النقص في التأطير والتنظيم، بحيث المؤطرون أنفسهم تنقصهم الخبرة والتكوين، حيث الوقت اللي تيسول واحد الحاج واحد المؤطر تيقول لو أشنو غادي نديرو دابا تيقول لو بحالي بحالك ما نعرف، غادي ننتظرو، الوفود تمشي بنظام وبالأعلام الوطنية، والمغاربة يمشون أفرادا كل واحد نفسي نفسي. الحافلات لم تأت في الموعد ولا بالكميات بالعدد الكافي فكيعلموا الناس، مثلا نهار بغينا نمشيو إلى منى أنهم يوجدوا راسهم مع الفجر ما جاو الحافلات حتى الوحدة ثم من منى ما مشاو الناس إلى عرفة حتى الحادية عشرة وفي الرجوع كانت أكثر من هذا، حيث أنه خرجوا الحجاج من عرفة، اللي عندوا الزهر وخرج مع الستة ديال العشية كاين اللي ما وصل حتى 2 الغد ليه عاد وصل إلى منى للرجم.

3- النقص في الخدمات الطبية والعلاجات الإسعافية، مما فرض عليهم الالتجاء إلى البعثات الأخرى، منها البعثات السعودية والبعثات الجزائرية، وغيرها.

4- المعاناة الكبيرة مع الخطوط الملكية الجوية ومشكل الأمتعة التي منها من ورد بعد أيام طويلة، ومنها من لم يأت بعد.

والازدحام بالطبع بالركوب لا في الذهاب ولا في الإياب، حيث ما تيتوقر لا الكبير ولا الصغير ولا المرأة ولا حتى واحد، وهذا بالطبع راجع إلى عدم تنظيم الرحلات.

نعلم جيدا السيد الوزير أن الوزارة تعمل جادة قصد تحسين كافة ظروف حجاجنا الميامين، ولكن لاحظنا أن هناك مشاكل حقيقية يجب معالجتها، ولهذا نبلغكم معاناتهم كما طرحت علينا، وشاهدنا البعض منها.

ونتمنى صادقين أن تكون ظروف مواسم الحج القادمة جيدة وتليق بحجاجنا الميامين.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات التي ستتخذونها خلال موسم الحج المقبل لتفادي مثل هذه المشاكل لتمكين حجاجنا الميامين من أداء مناسكهم في أحسن الظروف. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار الفاضل صاحب السؤال وزملاؤه أشكركم على هذه العناية الموصولة من قبل ممثلي الأمة عن أمور لها أهميتها مثل ظروف أداء مناسك الحج، وأتفق معكم على أننا ينبغي باستمرار أن نجتهد لكي تكون ظروف القيام بهذه المناسك أحسن من ذي قبل، ومع ذلك لا أخفيكم أكرر ما كررته مرات عديدة أمامكم وأمام زملائكم في الغرفة الأخرى وأمام رجال الصحافة من أنني أتمنى أن نصدر الحجاج بدل أن نثير مشاكل ثلة قليلة منهم إن كانت هنالك مشاكل.

ما معنى أن نصدر الحجاج؟ ليس معنى ذلك أننا لا نجتهد أو أننا معذورون في أن نجعلهم يعانون، ولكن هذا السفر لهذا القصد هو أبعد الأسفار وأبعد المشاعر عن كل ما ينافي الصبر لماذا؟ لأنه سفر ولأن السفر من الناحية الشرعية، الله تعالى خفف على المسافر في الصلاة

المفروضة وخفف عليه عددا من الواجبات لأنه يعاني في السفر، لأن السفر معاناة، وسفر الحج سفران: السفر إلى الحج إليه ومنه، والسفر داخل الحج، فالمغاربة يحرصون كغيرهم من معظم المسلمين على أن يقضوا وقتا في المدينة ووقتا في مكة، ثم يسافرون من مكة إلى محل المشاعر العظمى في منى وفي عرفات وكل هذا في وقت وجيز وفي زحمة نعرفها جميعا، لذلك هناك ظروف لوجستيكية كما قلتم تدعو إلى المعاناة ويعذر فيها الناس، وهذا لا يعفي أحدا من الاجتهاد في التنظيم ولا أن يقوم بما ينبغي القيام به من أجل الوفاء بالواجب ونيل رضي ربنا سبحانه وتعالى.

ثم هنالك فيما يتعلق بالصحة ما نعرفه من أن المسافرين الحج هو ثلة، هم شريحة من الناس أقرب إلى الهشاشة منهم إلى القوة، والحمد لله سافر للحج في الموسم الماضي من هم عمرهم أكثر من قرن وفرحنا لذلك وتخوفنا عليهم وعادوا بسلام، ثم إن الحاج المغربي يسافر إلى مناخ غير مناخه ويأكل طعاما غير طعامه، وهو مطالب بالاجتهاد في أن يحضر الصلوات باستمرار، كل هذه الظروف الهشاشة وهي في نفس الوقت ظروف معاناة، ولكنها معاناة محمودة لنيل رضى رب العالمين.

فيما يتعلق بالصحة كانت البعثة تتكون من 100 عضو من وزارة الصحة، وقد طالبت زميلي السيد وزير الصحة أن يجتهد في أن يكون مؤطرون في هذه البعثة أقل من 50 سنة، ولحد الآن لم يتمكن من ذلك لأسباب شرحها، ولجأنا إلى أمير المؤمنين أعزه الله فقوى هذه البعثة ب50 إطارا من القوات المسلحة الملكية وحمد الناس تدخلهم.

في الموسم الماضي قامت البعثة الطبية بالمدنيين والعسكريين باستقبال 20 ألف زائر، والبعثات الطبية في الحج هي بعثات لكل المسلمين، يأتي المسلم الباكستاني أو الماليزي أو غير ذلك إلى المغربي فلا يسأله عن هويته، ويذهب المغربي إلى بعثة أخرى فلا يسأل عن هويته، فلذلك 20 ألف هذا رقم أكثر في الحقيقة أكثر من 20 ألف رقم جيد، وهم يشتغلون في 10 مراكز: مركز جدة، مركزان في المدينة، زدنا مركز واحد، وسبعة مراكز في مكة بعد أن كانت في السنوات الماضية خمسة، ومع ذلك فنحن نشعر أن هنالك حاجات وأن هنالك ضرورة لتقوية الطاقم الطبي.

فيما يتعلق بالطائرات سنحاول هذه السنة مرة أخرى أن نضبط مع الشركة الوطنية قضية الذهاب، وهي تعرف أنها وفت بمواعدها فإنها تجني سمعة تنفق فيها أموالا في غير ذلك وأن العكس يعود عليها بالضرر فهم يجتهدون، وتقع وقائع لبعض التأخيرات في الذهاب أو في المجيء.

فيما يتعلق بالأمتعة نحن غير منظمين في هذه المسألة سنطلب منهم هذه السنة ربما سنفرضها في دفتر التحملات أن يأتوا لجميع الحجاج بالكيلوغرامات التي من حقهم أن تصاحبهم وأن يتركوا ما فوقها إلى أن يأتي.

وتدعي الشركة ونحن نصدقها أنها خسرت في ذلك 7 مليون درهم في الطائرات العظمى التي ذهبت لحمل الأثقال، طبعا نراعي مشاعر الناس الحجاج الذين يأتون بأشياء، وبالهدايا والأشياء التي يعتبرونها تذكارا وجزءا من ذلك السفر المقدس الذي يقومون به، ولكن لا يمكن للطائرة أن تتحمل ما يجعلها غير قادرة على ضمان أمن راكبيها، فهم يؤخرون كيعمروا الطائرة والباقي كيبقى.

أنا في نظري من الحق وذكرناه وحاولنا أن نفرضه يجيبوا مع كل حاج 40 اللي عندو فيها الحق وإذا الحاج زاد شي حاجة أخرى يخليها حتى توصل وإلى غير ذلك.

فيما يتعلق بالحافلات، هنالك حافلات كافية ولكنها تعمل بالرد الواحد لأن الردين أولا في الحقيقة الزحام اللي كاين، أنا كنعرف هاذيك الأماكن شبرا شبرا. في الحقيقة الرد الواحد أو الردين فيما يتعلق بالجماهير الضخمة هو شيء واحد لأن الازدحام يعني عام والاختناق عام.

فلذلك السيد المستشار المحترم نعرف الحج جيدا، وقد دخلنا الآن في طور التعاقد فيما يتعلق بالحج، هذه هي الشروط التي ستحج فيها أيها الحاج، وعليك أن تختار ومع ذلك فإن الذي تسجل ولم نتوصل إلى حد الآن بالتسجيلات الرسمية هو شيء كبير جدا، أكثر من السنة الماضية بكثير سجلوا ما يقرب من 120 ألف من المغاربة يريدون أن يقوموا بفريضة الحج، ونحن لا نملك أن نستجيب لهم إلا بما يعادل 25 في المائة من هذا الطلب.. نعمل ساعدونا بمشاعركم ولا نجعل من الحج قضية يقع فيها..

أنا أحترم وأوقر عظيم التوقير عمل السادة النواب المستشارين والنواب في الغرفتين، وأريد أن أسمع منهم المذاكرة سواء في الجلسة أو في الغرفة أو في اللجان حول الحج ليعطونا أفكارهم، ولكن هناك جانب من هذه الأفكار يشبه الإثارة فعلينا إذا ذهبنا.. أنا أطلب من السادة النواب الذين يذهبون إلى الحج أن يعملوا معنا لتصبير الناس على قضية الحج حتى لا يقعوا في الفتنة أو يقعوا فيما يخالف جو الحج وروح الحج.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لكم تعقيب السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد طلحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على كل ما أجبتم به لأنه حقيقة اعتراف بأن هناك مشاكل فعلا كاينة والحج أقول دائما أنه امتحان الصبر قبل أي شيء، إلا أنه إلا أخذنا مشكل العلم الوطني، مجموعة من الحجاج هناك يقولون علاش الآخرين غادين بالعلم الوطني وحنا ما غادينش به؟ الحجاج ديالنا في منى تحطوا قدام الجسر ديال المزدلفة يعني أبعد نقطة على الأقل ديروا لهم هاذوك الكرات اللي دايرين الآخرين هاذي ساهلة ، قنبة وعلق فيها كرة الحاج يمشي عليها. لما تيمشيو إلى منى الرجم ويرجعوا ما تيعرفوش منين يمشيو هاذي مسائل سهلة، كاين حيف في الحجاج اللي تحطوا في العزيزية وهذا راكم اعترفتو به وعوضتوهم راكم رجعتا لهم 2500 درهم ولكن ما تمثل 2500 درهم إذا ضيع الحاج 500 ألف صلاة في النهار، ما هي قيمة 2500 درهم؟

حنا درنا جلسة عمل مع الحجاج ووعدناهم أننا نوصلو لكم هاذ الشي اللهم أشهد أنا قد بلغنا، هذا دورنا ديالنا باش تقولوا كنهيجوهم لا أبدا حاشى، ولكن الحجاج خصهم يعرفوا أن هناك عناية لا من طرف الحكومة ولا من طرف الجهاز التشريعي بقضاياهم، كل بأجره، فعلا حقيقة أنا متفق معكم كل بأجره هذه المعاناة كلها غادي يخلفها الله لكن مقارنة مع البعثات الأخرى تنشوفو راسنا بعاد، مسائل سهلة اللي في إمكاننا نديروها وما كنديروهاش. الحرص على الحافلات تيعلموا الناس من الفجر يقولون لهم وجدوا روسكم غادي تخرجوا إلى منى ولكن ما يجيو الحافلات حتى الواحدة، السيد الوزير هذه مسائل كنا نتفادها بشوية ديال التنظيم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم رد السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

وخا استبديت بالوقت ديالكم اسمحوا ليا غير بنصف دقيقة، فالله يجازيكم بخير السيد المستشار المحترم أنتم تكلمتو بنفس عبارة الصبر، وهذه مسألة أشكركم عليها شكرا جزيلا لأنه اشتركنا في لفظ أساسي فيما بتعلق بهذه القضية.

إذا قدرنا بعض الأشياء من هذا القبيل اللي قلتوه ونبهتونا لها نديروها، ولكن راه كاين بعض البعثات اللي كيهزوا وماشي كلشي كيهز العلم، هاذوك اللي كيهزوا العلم الأسياويون العجم في الغالب ما كيتكلموا حتى العربية في الغالب، أربع سنوات أو خمس سنوات أو سنة وهم كيدوزوا امتحان بحال رخصة السياقة باش يجي الحج ، ثم إذا ارتكب مخالفة يمشي إلى القضاء هاذي راه كاينة هاذ الأمور، فكيسجلوها عليه درتي لنا شوية ديال كذا راه كنديرو بيك واحد المحضر، فحنا كل الأشياء اللي يمكن لكم تقولوها لنا عملية بسيطة راه نقومو بها، ولكن مع ذلك كيخص الجو اللي كنمشيو فيه وكنحجو فيه خصو يكون جو فيه أنه الاستعداد.. ثم ما ضيعش اللي سكن في العزيزية ما ضيعشاي لا خمسة الصلوات ولا 500 صلاة لأنه الحرم عندو واحد الشرعي عندو واحد المحاط ديال واحد المحيط كله داخل فيه العزيزية وداخل فيه كلشي، ثم الناس إلي نهار يصليو 5 ملايين أو 10 راه غادي يصليو حتى هاذيك الوقفة ديال أسمو راه غيصليوها في 5 كيلومتر ماكاينش ضياع أبدا، ثم 25 في المائة ديالنا اللي سكنوا العام الفائت في العزيزية ماشي كرهنا لهم يسكنوا حتى هاذ العام ماعرفناش فين غادي يسكنوا راها مسألة سوق مشاو الناس هاذي سبعة أيام مشاو الناس ديالنا يكريو يصحابوا هما اللولين لقاو ماشي هم اللولين لقاو كان يخصهم يعانيو باش يكريو لقاو سبقوهم ناس آخرين، هاذيك السوق ولات خاضعة لأشياء أخرى كنطلبو الله تعالى يسلكنا مع.. حنا راه كنغامرو فيها ولأنه لخدمة الحجاج كنطلبو الله تعالى أنه يسلكنا ويدعيو لنا. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الله يتقبل للجميع، شكرا على مشاركتكم ونتنقل إلى القطاع الموالي قطاع السياحة والأسئلة الموجهة عددها خمس أسئلة، فالسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حول الأمن الخاص السياحي للمستشارين المحترمين السادة: محمد عدال، كرم محمد سعيد، بوسلهام بيتة، أولعيد الرداد، مصطفى الرداد، إدريس الحسني، عبد الرحيم الشرقاوي، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تعتبر السياحة من أهم القطاعات المنتجة التي تراهن عليها بلادنا لإعطاء انطلاقة قوية لمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

ولعل ما يعزز هذا الرهان ما يتوفر عليه هذا القطاع من آفاق واعدة، خاصة بالنظر إلى المؤهلات الطبيعية الغنية التي تزخر بها بلادنا.

وبغية الوصول إلى الأهداف المرسومة للنهوض بهذا القطاع يجب إيلاء أهمية قصوى لميدان التكوين حتى نرفع من اليد العاملة المؤهلة في هذا الميدان، وخاصة فيما يتعلق بالأمن السياحي الخاص الذي يجب أن يتماشي تكوين أفراده مع ما يعرفه القطاع السياحي من تطور ويختص أولا وقبل كل شيء في الحفاظ على السلامة البدنية والمالية والنفسية للسائح والفاعل السياحي في أمد أن واحد لكل ما سبق نسألكم السيد الوزير السؤال الأول وهو:

ما هي الاختصاصات الموكولة لجهاز الأمن السياحي الخاص؟ وهل هناك من برامج خاصة مخصصة لتكوين أفراده؟

السؤال الثاني والأخير معالي الوزير وهو كالتالي: ما هي وسائل المراقبة والضبط المعتمدة من طرف وزارتكم لدعم السياحة وتشجيع المستثمرين في الميدان السياحي ببلادنا؟ وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، هناك سؤال في نفس القطاع السياحي إلى سمح المجلس الموقر موجه إلي السيد وزير السياحة حول اللاتركيز السياحي للمستشارين المحترمين السادة عبد المجيد المهاشي، إدريس الراضي، حسن الغزوي، نور الدين بركاع، كاين في نفس القطاع رغبة للسيد الوزير للإجابة في نفس القطاع، هاذي رغبة السيد الوزير، تفضلوا السي..

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

ماشي أنا التعقيب أو الرد ديال السيد معالي الوزير حتى يتكلم السيد الوزير عاد غنعقب.

السيد رئيس الجلسة:

ماكاين إشكال تفضلوا السيد الوزير للإجابة عن السؤال المطروح

السيد عادل الدويري، وزير السياحة والصناعة التقليدية:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

فقط أريد أن أوضح أنه تم خلق هاذ الشرطة السياحية اللي جات في السؤال ديالكم بمقتضي دورية مؤرخة بيناير 94 والصادرة عن الوزارات الثلاث، وزارة السياحة، وزارة الداخلية ووزارة العدل، وهاذ الدورية كانت تهدف أساسا بحال اللي جاء في السؤال إلي التطهير السياحي والحد من ظاهرة المرشدين الغير المرخص لهم والحد بصفة عامة من المضايقات التي يتعرض لها السياح، تتفضل هاذ الدورية ما بين المهام المنوطة بالإدارة المركزية والمهام المنوطة بالإدارة المحلية، الإدارة المركزية أي وزارة العدل وزارة السياحة ووزارة الداخلية، الإدارة المحلية أي الوالي أو عامل المنطقة، فالوالي أو العامل كيأطروا وكيسيروا يوميا هاذ الشرطة السياحية اللي هي تابعة مباشرة ومرتبطة إداريا بإدارة الأمن الوطني، هي شرطة تابعة للأمن الوطني ومؤطرة يوميا من طرف السلطات.

أما فيما يخص دور الإدارات المركزية فأساسا هو محدد في تقييم النتائج السنوية ديال هاذ الفرق.

ثانيا: دراسة الميزانية المالية أي الإمكانيات المادية الممنوحة لهاذ الشرطة السياحية.

ثالثا: استطلاع الرأي ديال السياح ودراسة الشكايات ديال السياح.

ورابعا: تحديد وتطوير دور هاذ الشرطة لتواكب أولويات السياح.

فأستغل الفرصة باش نخبر السادة المستشارين المحترمين أننا فتحنا ورش مشترك مع إدارة الأمن الوطني واللي تيجاوب على السؤال ديالكم فيما يخص التكوين والتدريب، بحيث أننا أولا نظمنا دورات تكوينية ونظمنا دورات تدريبية لفائدة أعضاء الشرطة السياحية، وانطلقنا بمدينة مراكش كأول تجربة وستعمم هذه التجربة قريبا على الوجهات السياحية اللي كيستافدو من هاذ الشرطة السياحية.

ثانيا: تندرسو الميزانية اللازمة للتدعيم في العدد وفي التجهيزات كذلك هذه الفرق ديال الشرطة السياحية لأنها في أغلبية الأحيان ناجحة في المهام ديالها، وأستغل الفرصة كذلك بإذنكم السادة المستشارين المحترمين باش نقدم الشكر لقطاع السياحة لإدارة الأمن الوطني التي تدعم وباستمرار قطاع السياحة.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

معالي الوزير، كنا سمعنا في الواقع ربما سمعنا اللي هو يمكن ليا نكونو متفقين معكم فيه. وسمعنا اللي ما يمكن لناش نتفقو معك فيه. ربما معالي الوزير حنا كنعرفوكم كتديروا واحد المجهود على وزارة الصناعة التقليدية، كتؤديو واحد المجهود على إدارة السياحة. أما داخل الأمن الخاص، تنظن معالي الوزير، لا أقول ليس من اختصاصكم، هو ماشي من اختصاصكم في الواقع. لكن خصكم ناس يكونوا عندكم اللي غادي يمكن لهم يكلفوا به ويمشيو به درجة بدرجة.

لحد الآن معالي الوزير بكل صراحة باقي مشروع الشرطة السياحية غادة بقوانين ديالها اللي يمكن لها يعني تحمي السياح، نعطيكم مثال ديال مراكش. مراكش والحمد لله بفضل جلالة الملك أمير المؤمنين وبفضلكم حتى أنتما أنكم كذلك تؤدون هذا الواجب ديال السياحة ولكن راه يعني حاضها الله سبحانه وتعالى. وأنا مكنكولش لكم راه ما كايناش شرطة سياحية كاينة ولكن ما متكوناش بكل صراحة، يعني آش تيوقع "آجي آسيدي تدخل تحضي" واش هو حضا راسو بعدا. خاصو يعرف كيفاش يحضي راسو عاد يحضي الناس، أن تنقول، معالي الوزير، أنه كاين رجال أمن متقاعدين اللي جالسين، اللي هو ما كيعرفوا، واللي هو ما دارسين الكراطي ودارسين الكونفوا البوكس، يعني اللي يمكن لهم هو ما يعلموا دوك الشباب، ويزيدوهوم ويوروهوم كيفاش. غير هاد les polices retraites، بلا ما نمشيو عاد نقلبو على الإدارة العامة للأمن الوطني، وعاد نجريو ونجريو ونجريو، حنا الإدارة العامة للأمن الوطني كفاها ولله الحمد وحنا فرحانين بها بالمجهودات اللي قايمة بها، ولاسيما في هذه الحالة اللي عايشين فيها، والله يجازيها بخير راها ما مقصراش وحاميانا، حتى أنتما خصكم تحميو السياحة معالي الوزير، السياح إلى حميتوهم غادي مازال إن شاء الله الرحمن الرحيم في 2010. ذاك العدد اللي كنا كنطلبوه، غادي نتعداوه معالي الوزير.

أنا اللي تنطلب منكم أننا نريد مدارس تكوينية للتلاميذ الذين لم يساعدهم الحظ في أكاديميات الأمن الوطني. كاين اللي ما ساعدوش الحظ وراه جالس، ونعطيكم مثال: les salles كلهم اللي كيعلموا الرياضة، راهم جالسين شباب بنات وأولاد، يعني حتى البنات راه فيهم البركة. ربما يحضيو أكثر من الأولاد، نمشيو ليهم، ونكونوهم ونجيبو واحد النخبة ديال les retraites ونكونو لأنه حنا المصلحة ديالنا هو السياح يمشيو في أمان ويفرحوا، وحتى إلى كان غادي شي واحد وتسرق ليه شي بزطام، يطير عليه الاخر، هالسائح غادي يقول كيفاش هاد البزطام اللي غادي يمشي وجاب الله اللي..... هو غادي يتفاجأ ماغاديش نطول معالي الوزير، السيد الرئيس الحديث طويل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. خذيتي أكثر من حقك. لكم الرد السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

باختصار السيد الرئيس المحترم، فقط أقول أني أشاطركم الرأي، أنه خصنا نكثفو من البرامج التدريبية ونستغلو هذه الفرصة ديال المتقاعدين من الأمن الوطني، غندرسو هاذ الاقتراحات مع الإدارة

العامة للأمن الوطني، نعم لأنهم تابعين لهم، وأشكركم على الاقتراح. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حول مدى انعكاسات مخطط الوزارة الاستراتيجي على الاقتصاد الوطني، للمستشارين المحترمين، السادة محمد قدراي، محمد الأنصاري، الطاهر الفيلالي، بنجيد الأمين، عبد الله مكاوي، محمد بنمسعود، نجيب فخاري، عزيز الفيلالي، علي قيوح، يتفضل أحد السادة المستشارين المحترمين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد قداري:

شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم.

إخواني المستشارون المحترمون،

لقد سجل قطاع الصناعة التقليدية في شهر فبراير الأخير، حدثا هاما تاريخيا يتجلى في التوقيع بحضرة جلالة الملك محمد السادس نصره الله على عقد برنامج لتنمية قطاع الصناعة التقليدية في أفق سنة 2015. وهو بالفعل حدث متميز بكل المعايير، ويعتبر من النقط الايجابية التي سجلتها حكومة صاحب الجلالة وخاصة الوزارة الوصية على القطاع بخصوص تدبيرها لمختلف قضايا الحرفيين، وبمختلف مستوياتهم المادية، وإذا كان اقتصادنا الوطني يتحرك في إطار الثورة العالمية للاقتصاد العالمي بفعل نظام العولمة وبفعل ميكانيزمات السوق، فإن هذا التفاعل يقتضي إكساب القطاع التقليدي مناعة قوية لإثبات الذات ومواجهة المنافسة الدولية، وكذا الاستجابة لحاجيات المستهلكين الوطنيين والأجانب والتكيف مع أذواق الزبناء، وهذه الخاصية هي التي استدعت وضع إستراتيجية جديدة لإعادة هيكلة القطاع ووضعه على أسس جديدة ومتينة ليساهم بفعالية في مجالات التشغيل والتكوين والتصدير ، وجلب العملة وتنشيط الحقل السياحي والثقافي والحضاري ببلادنا. ولعل هذه الميكانيزمات كلها هي التي جعلت كذلك الوزارة الوصية تذهب بعيدا في وضع تصورات عقلانية لتصحيح مسار القطاع بنيويا ولاسيما في مجال تنظيم الحرف عن الأسواق والتغطية الاجتماعية والصحية والتأمين وتنويع مصادر التمويل وتأسيسا على هذه المعطيات، وحتى يتم تنوير الرأي العام المهني بإيجابية الإستراتيجية التنموية.

فإنني أسائل السيد الوزير عن حجم الاستثمارات المنتظرة ومدى المردودية المتوخاة من هذا المخطط الممتد على مدى 10 سنوات على الصانع الفردي، خصوصا وأن القطاع الفلاحي يمثل حجما بشريا كبيرا وتراثا فنيا زاخرا ومصدرا هاما من مصادر التمويل لخزينة الدولة. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، هناك السؤال الخامس في نفس وحدة الموضوع. الإصلاحات الشيء يشهدها قطاع الصناعة التقليدية والأفاق المستقبلية للمستشارين المحترمين السادة علال عزيوني، أحمد السرغيني، سي إبراهيم الحب، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضلوا

المستشار السيد علال عزيوني:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية منتج بامتياز، وورش للتدريب ونقل المعارف عبر الأجيال. كما أنه يدرس من خلال ساعات بكافة مراحل الحضارة المغربية والتاريخ المغربي، ما نريد أن نعالجه من خلال هذا السؤال هو ما هي جهود هذا القطاع من إصلاحات خلال الفترة السابقة والحالية. رغم أن الكل يجمع على أهميته ودوره في التشغيل، وخصوصا خصوصياته وفي احتواء للعدد الهائل من الصناع التقليديين عموما.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإصلاحات الفعلية التي يعرفها هذا القطاع أو ما هي تصوراتكم الإصلاحية التي تعتزمون القيام بها الدفع وضمان استمراريته؟ وكيف تتصورون الأفق المستقبلية لهذا القطاع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الجواب للسيد الوزير المحترم.

السيد وزير الصناعة التقليدية والسياحية:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

فقط نستغل المناسبة باش نشكركم بالمبادئ ديال رؤية 2015 للصناعة التقليدية، والبرامج الرئيسية لهذه الرؤية، نقول لكم أن الهدف منها هو جعل الصناعة التقليدية قاطرة اقتصادية حقيقية للنمو وإعطاء الأولوية في تحديد جميع برامجنا لخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل الإضافية في قطاع الصناعة التقليدية. هادي كانت مبادرة اللي من خلالها الوزارة اقترحت على شركائها، أي ممثلي المهنيين من غرف الصناعة التقليدية ومن جمعيات مقاولات الصناعة التقليدية، رؤية وبرامج وإستراتيجية على المدى القصير المتوسط والطويل تحت اسم"رؤية 2015" للصناعة التقليدية. ثم وضع هذه الإستراتيجية بناء على دراسات علمية ومقاربة عقلانية قامت بها الوزارة لتشخيص وضعية القطاع.

ونذكركم بسرعة أن التشخيص واضح، هناك طلب قليل موجه من طرف المستهلكين ذوي القدرة الشرائية المرتفعة في المدن الكبرى من المملكة المغربية، ومن الدول المجاورة للمغرب موجهة للصناعة التقليدية في نفس الوقت. حجم الإنتاج وتنظيم الإنتاج وهيكلة المنتجين في مستوى غير كافي لتمكينهم من إدخال منتوجهم في شبكة التوزيع اللي كتقربوا من المستهلك لرغد شراء منتوجات الصناعة التقليدية، هيكلة الإنتاج غير كافي، هيكلة المنتجين غير كافية للتفاوض مع شبكة التوزيع لي قريبة باش تدخل المنتوج، وتزود هاذ المستهلك باستمرار. وتخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل.

لهذا ترتكز رؤية 2015 أساسا على البرامج التالية:

– أولا: برنامج لهيكلة المقاولات الصغرى والمتوسطة في القطاع والتأكد من تنميتها والتشجيع على خلق عدد إضافي من هذه المقاولات الصغرى والمتوسطة المهيكلة.

المرور تقريبا من 100 مقاولة حاليا فقط، مهيكلة في قطاع الصناعة التقليدية إلى مستوى 200 إلى 300 مقاولة مهيكلة. وهاذ البرنامج اللي تيضمن كذلك ظهور مقاولات نموذجية غتكون قاطرة لممولي التصدير ولإدخال المنتوج في شبكة التوزيع. هذا البرنامج الأول اللي غدي يخلق 50000 منصب شغل على مدى 10 سنوات.

– برنامج ثاني موجه أساسا، يعطي الأولوية والأسبقية للصناع انفرادي، أي الصناع التقليديين الصغار، وهذا أساسا يهدف إلى الرفع من الدخل الشهري ديال الصانع الفردي، وكذلك إجراءات موازية لتحسين ظروف العمل ديال صناع الفرادي، على سبيل المثال أستغل فرصة هذه الأسئلة لنذكركم ببعض البرامج الموجهة للصناع الفرادى، أعطي مثال بالإنتاج مثلا: ميدان الإنتاج الوزارة قامت بشراء نماذج وتشكيلات لدى مصممين مغاربة ودوليين، وكتهديهم على الصناع التقليديين، باش تساهم في تطوير المنتوج وتلاءم منتوج الصناعة التقليدية مع أذواق المستهلكين والرفع من الأسعار المحققة من طرف الصناع الصغار في بيع المنتوجات في أماكن التسويق.

-البرنامج التالي الأساسي هو برنامج التزود بالمواد الأولية. نعطيكم مثال ديال النقرة والفضة، الذي الحمد لله الأسبوع الماضي بتزنيت فتحت الوزارة بشراكة مع شركة وطنية كبرى ضمة أول نقطة بيع رسمية ديال النقرة، المادة الخام للفضة. كان هذا طبعا من متطلبات الصناع الفرادى منذ طويل. وغادي تتعمم هاد الشبكة ديال نقطة البيع ديال النقرة اللي هي المادة الخام، لتزويد الصناع.

- مثال ثالث فيما يخص أماكن البيع برمجت وزارة الصناعة التقليدية والسياحة معا برنامج طموح لفتح أماكن للبيع مخصصة للصناع الفرادى في جميع مشاريع السياحة، مكينش محطة سياحية داخلية أو شاطئية أو مشروع سياحي له حجم كافي اللي ما كيضمنش الآن نوع من مدينة عتيقة أو أماكن بيع مخصصة للصناع الفرادى واللي غادي يستفدوا منها كذلك جوج ديال الأمثلة فيما يخص الإجراءات اللي تتحسن ظروف مزاولة مهن الصناع الفرادى:

-أولا في ميدان التمويل، حيث أن السيد الوزير الأول والحكومة والشركاء أي غرف الصناعة التقليدية. قدموا يوم 13 نوفمبر 2006 بمدينة الدار البيضاء، اتفاقية شراكة مع 3 البنوك البنك الشعبي، التجاري وفا بنك، وكذلك القرض الفلاحي، اللي وضعت منتوجات مناسبة للصناع ما بين 50000 درهم إلى 200000 درهم بنسب فائدة مخفضة وكذلك بشروط جد مبسطة للاستفادة من هذه القروض. غيرنا كذلك القوانين المتعلقة بجمعيات القروض الصغرى باش القروض الصغرى تطلع حتى 30 ألف درهم ونسب الفائدة ديال

هاذ القروض تنخفض في نفس الوقت. وتكون قروض فردية لصالح الصناع الفرادى.

- برنامج ثاني موجه إلى الصناع الصغار وهو برنامج التغطية الصحية وبفضل الانخراط المستمر ديال وزارة الصحة وبجميع الوزارات المشاركة في هذا الورش. وبشراكة مع الغرف تمكنا من وضع منتوج عناية، أي تغطية صحية اللي غتصبح إجبارية وتغطي نفس التغطية اللي كتغطاو بها المأجورين ديال القطاع الخاص في إطار التأمين الإجباري على المرض ديال الأجراء ديال القطاع الخاص.

هاذوا هما الأمثلة اللي يمكن لي نذكرهم للسادة المستشارين واللي داخلين في رؤية 2015 وكما يتبين من خلال كلام ديالي، وهاذ الرؤيا انطلقت فعلا وفي الميدان في التنفيذ ديالها انطلاقا من فاتح يناير 2006 والحمد لله بدات تعطي الثمار الأولية ديالها على الرغم من أنها برامج على المدى المتوسط وعلى المدى الطويل، بغيت كذلك نقولكم أن عدد من البرامج غادي يستافدو منها جميع الفاعلين في القطاع، من صناع فرادي ومقاولات. وهما البرامج ديال الإشهار وديال الاستسواق والتسويق ودعم التسويق. ونعطيكم بعض الأمثلة: كانت برنامج استثنائي ديال وضع في جميع واجهات متجر le printemps بمدينة باريس بفرنسا في ألوان الصناعة التقليدية في فترة مهمة للتسوق وهي الفترة بين نونبر 2006 ويناير 2007.

17 واجهة بمدينة بعاصمة فرنسية كبرى في ألوان الصناعة التقليدية المغربية، كان عندوا صدى جد ايجابي، وصدى رؤساء الغرف جاو معايا لهذه التظاهرة الهامة وكذلك أول جملة إشهارية في التلفزة ووسائل الإعلام للتعريف بمواد الصناعة التقليدية وبضائع الصناعة التقليدية ومهارة الصناع إمكانية الإبداع المستمر وهذا بنفس البرامج.

الخلاصة هي أن هذه البرامج غترفع من ميزانية القطاع غتضاعف ميزانية القطاع 5 مرات بحيث أن القطاع بصفة إجمالية ميزانية الاستثمار تمر تدريجيا من 50 مليون درهم سنويا فقط إلى 250 مليون درهم سنويا بجميع المؤسسات العمومية ديال الصناعة التقليدية بفضل هاذ البرامج والمقاربة العقلانية.

هدفنا خلق 11500 منصب شغل، المرور من 10 مليار ديال درهم في الإنتاج ديال الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية إلي24 مليار ديال الدرهم، وبلوغ مستوى 7 المليار ديال الدرهم 700 مليار ديال السنتيم ديال الصادرات في قطاع الصناعة التقليدية، أخيرا حضور صاحب الجلالة الفعلي خلال مراسيم التوقيع على العقد البرنامج ما بين غرف الصناعة التقليدية وجمعيات مقاولات الصناعة التقليدية ووزارة الصناعة التقليدية، يضمن بدون شك استمرارية هاذ البرامج على المستوى المتوسط والطويل. وكذلك مقاربة التعاقد ما بين الخواص وممثلي الخواص من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى كذلك أحسن ضمان على استمرارية والتنفيذ الفعلي لهاذ البرامج. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب تفضلوا أسيدي.؟

المستشار السيد محمد قداري:

نشكر السيد الوزير على الإيضاحات التي أعطي لأنه حقيقة ما أحوج الصناع التقليديين لهذه الإيضاحات، وسؤالنا لما طرحناه، بغيناه باش ينور الرأي العام حول ما قامت به الحكومة وما ستقوم به كذلك، لأن هناك أوراش أخرى اللي كنطلبو من السيد الوزير فعلا باش نفتحوهم كتنظيم الحرف كذلك، كذلك إعطاء اختصاصات مهمة للغرف المهنية، اللي هي حقيقة رافعة اقتصادية، وكنشكروه لأنه أولا عقد برنامج واتفاقية تارودانت أعطت حقيقة المنظور الحقيقي ديال هاذ الإستراتيجية ونتمناو بأنه الاتفاقيات الأخرى تجي باش كذلك فيما يخص مسني قطاع الصناعة التقليدية، لأنه حقيقة التغطية الصحية كاينة الآن ولكن كذلك بغينا باش تكون عندنا كذلك واحد التغطية اجتماعية باش الناس اللي كيخدموا في هذا القطاع لما يوصلوا واحد السن معين، يكون عندهم واحد المردود اللي يخليهم يبقاو دائما في ارتباط مع الاقتصاد الوطني والتغيرات اللي كتوقع، إذن هادو هوما طلبات القطاع، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد علال عزيوني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تنشكروك على تدخل ديالكم في تقييم البرنامج ديالكم، تنشوفو السيد الوزير بأن تأخير هاذ البرامج ديال 2010 اللي كنتو اعطيتو على أنكم كتشوفوا هاذ البرنامج اللي اعطيتوا ديال 2015 على أنه فيه شويا ديال التناقض، فيما يخص البرنامج اللي جيتوا به. السؤال ديالي هو ما هو دور الغرف؟ تنعرفوا أن غرف الصناعة التقليدية تتكتفي ببطاقة التعريف كصانع تقليدي أو شهادة العمل، مكتأدي حاليا دابا حتى شي حاجة لصانع التقليدي هاذي واحدة، هجرة الصناع التقليديين، والكل كيعرف بأن الصناع التقليديين هاجروا لدول الجوار، حنا مشينا في زيارة لدولة مجاورة وشفنا الصناعة التقليدية كثيرة بشكل كبير مغربية، وكنا فرحانين كنشوفو داك الشي بأنه الصناعة التقليدية، حيث بدينا كنبحثو لقينا أنه الصناع اللي هاجروا ماشي الصناعة التقليدية ولاو الدول المجاورة كتدير الصناعة التقليدية بعمال مغاربة وبالمواد الخام ديالها. ومن بعد كتجري على الصناع التقليديين المغاربة هادي واحدة، وخاص نفكرو فيهم جميع لأنه نحن سامحنا فيهم وخليناهم أنهم يهاجروا المعايير الجهوية والمعايير الدولية خاصنا نفكرو فيها مزيان لأن هي السفير الوحيد اللي يمكن نعتبرو أن الصناعة التقليدية كتهاجر وكتغزي دول أخرى، عدم الاهتمام بمجموعة من الحرفيين أن الحرف التي هي في طور الانقراض والجميع يعرف أن مجموعة من الحرف في طور الانقراض، وحتى واحد ما كيفكر فيها، التدرج المهني : تعرف أن وزارة ديالكم كتعطي واحد المبلغ كبير كتصرف ولكن بواحد الطريقة عشوائية ماكايناش النتائج ديالو، ما معروفاش، وخاصنا نقلبو على صيغة باش يمكن الصناع المهنيين يتدربو ، ولكن تكون النتيجة، عندنا سؤال آخر، الصانع التقليدي تيفكر في القوت اليومي ديالو، وانتما جتيو ببرنامج ديال2015 ، ماكتشوفوش يكون واحد التفكير ديال المدى القريب اللي ممكن نقلبوا على 2015 نلقاو هذاك الصانع التقليدي راه موجود بعد كاين معانا اللي يمكن لينا نبنيوا عليه واحد المجموعة ديال الطموحات ديالنا. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الرد السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

جوابا على تدخلكم، أساسا نذكر بأن أولا للغرف دور مؤسساتي موضح في إطار رؤية 2015 وهذا الدور هو دعم الصانع الفردي في جميع المراحل ديال الإنتاج وتسويق ديالو، التركيز طبعا على التكوين كما جاء في تدخل ديالكم، التكوين بالتدرج المهني، وفي هذا الصدد نذكر أن رؤية 2015، برمجت تكوين 50000 عندنا الميزانية الآن باش نكونو 50000 شاب بالتدرج المهني و10000 شاب في التكوين التنظيمي أي المدارس ومعاهد الصناعة التقليدية.

بالطبع فيما يخص المستوى النوعي ديال هاذ التكوين بالتدرج المهني، نحن بصدد تحسين المساطر وتحسين مضمون ديال هاذ التكوين بالتدرج المهني وبصفة مستمرة، كان عندنا تجربة أولية، نحن في التجربة الثانية ديال المساطر وطرق التكوين بالتدرج المهني، غنطلقوا ونمرو للمرحلة الثالثة ديال هاذ التكوين، ولكن تكوين ناجح في الأساس، وخاصنا نزيدو ونحسنو من مستوى ديالو ونزيدو نحسنوا من المساطر ديال التنفيذ ديال هاذ البرامج كذلك نقول لكم أن المعارض الجهوية ، كاين برنامج سنوي ديال دار الصانع اللي هي المؤسسة ديال القطاع العمومي المختصة في التسويق ودعم التسويق والإشهار، بحال مكتب السياحة، إذن دار الصانع عندها برامج مع الغرف ديال تنظيم معارض جهوية في جميع مناطق المملكة المغربية بشراكة مع هذه الغرف.

وأخيرا فيما يخص مدى تنفيذ هذه البرامج، أنا وضحت أن جميع البرامج انطلقت في التنفيذ ديالها انطلاقا من فاتح يناير 2006 في هاذ الصيغة الجديدة ديالها، ومن بعد أعطت الثمار ديالها في السنة الأولى لتنفيذها، وبالطبع أن رؤية 2015 تحدد فقط أهداف على المدى الطويل، ولكن باش نبلغو هذه الأهداف خصنا ننفذوهم الآن 2006، 2007، 2008، 2009، هذا هو الأسلوب اللي اعتمدناه شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر للسؤال الموالي موجه لنفس الوزير. حول البحث عن صيغة معينة لاستفادة الصناع التقليديين الذين يوجدون في وضعية صعبة للمستشارين المحترمين السيدين: السي أحمد السرغيني والسي إبراهيم الحب.

المستشار السيد أحمد السرغيني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوان المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

لابد من التذكير بأن قطاع الصناعة التقليدية، ظل من القطاعات التي ترسخت في ذاكرة المغاربة أبا عن جد، مجالا طبيعيا لممارسة الأنشطة الإبداعية، تراكمت عبر الحقب والعصور حتى أصبحت على ما هي عليه الآن كمنتوج يثير في القلب شعورا بالفرح والاعتزاز بذلك الصانع التقليدي الذي أبدع وأتقن على مر الزمن حتى أضحت ورشته فضاء للتمرس والتدريب ونقل المعارف من جيل إلى جيل.

أضيف إلى ذلك مساهمة الصانع التقليدي الكبيرة إلى جانب العرش في مقاومة الاستعمار، حتى أضحت بلادنا تنعم بحرية وديمقراطية، غير أن الصانع المدرسة الذي ضحى بحياته في سبيل الوطن، لم ينل نصيبه من الاهتمام اللائق به لأنه كما قال جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني طيب ثراه" أن وطنية الصانع التقليدي توجد في صمته" فإن الصانع التقليدي الذي يعاني الأمرين في لقمة عيشه، لأن للهرم أفعاله على الجميع"، لكن هؤلاء الناس أشد بأسا وقسوة لكونهم لا يتوفرون على مدخول من صندوق التقاعد ولا على تغطية صحية تحميهم بأس المرض ولا على أي مورد قار، لذا وجب علينا كل من موقع مسؤوليته النظر بعين الرأفة والرحمة إلى هؤلاء، فنضع لهم إطارا قانونيا وذلك في ظل التوجه الذي تعرفه بلادنا المبني على التكافل ومساعدة المحتاجين كخلق صندوق خاص بفئة الصناع التقليديين المعوزين، يتم تمويله بنسبة معينة من المداخيل عن صادرات الصناعة التقليدية، أو من بيع شارات أو طوابع بريدية تخصص لهذا الغرض أو لغير ذلك، لذا أسألكم السيد الوزير المحترم عما هي الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومة لحماية الصناع التقليديين الذين يوجدون في وضعية مادية صعبة بفعل الفاقة أو المرض أو الشيخوخة؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

فشكلت التغطية الصحية مطلب قوي ودائم للحرفيين وللتجار الصغار كذلك وبالفعل قامت المصالح المعنية باستطلاع للرأي لأكثر من 1000 صانع تقليدي وبين هذا الاستطلاع بأن الشغل الشاغل لهذه الفئة هو أولا التغطية الصحية ثم بعد ذلك إشكالية التقاعد، لهذا قامت الحكومة وبشراكة مع الشركاء الخواص، ممثلي المهنيين بإعداد منتوج للتغطية الصحية لفائدة الصناع التقليديين والتجار وذويهم ومزاولي المهن الحرة بصفة عامة، أطلقت عليها "عناية" أو منتوج التغطية الصحية اسمه" عناية" وذلك إلى جانب نظام التأمين الإجباري على الصحة ديال المأجورين ديال القطاع العام والقطاع الخاص، وكذلك بالإضافة إلى استكمال وضع هذا النظام المساعدة الطبية للفئات المعوزة، وعند وضع هذا النظام الخاص بالتجار والحرفيين مزاولي المهن الحرة وذويهم، تأكدنا:

أولا: من تحديد نسب الاشتراك تتناسب ومستوى دخل المستفيدين؛

ثانيا: توسيع لائحة الأمراض التي يعطيها هذا النظام؛

ثالثا: توفير التغطية للمستفيد ولأسرة المستفيد؛

رابعا: وضع شبكة واسعة لاستقبال المستفيدين وتوزيع هاذ المنتوج، تقدر كلفة الاشتراك في مستوى 45 درهم في الشهر للبالغ و36 درهم في الشهر للطفل الذي يقل عمره عن 18 سنة، كما يضمن هذا النظام الجديد تغطية 90 % من مصاريف العلاجات بالمستشفيات العمومية دون تحديد أي سقف سنوي معين، وداك 10 % المتبقية أي مساهمة المستفيد هي لا يمكن أن تتجاوز 300 درهم.

ففيما يلي أذكركم بأنواع العلاجات التي يستفيد منها الصناع الحرفيين وكذلك التجار ومزاولي المهن الحرة. اللي غادي ينخرطوا في مخطط "عناية" الإستشفاءات الطبية والجراحية، بما في ذاك الإستشفاءات اللي ما تتعداش يوم واحد بحال تصفية الدم بالكلي الاصطناعية والتي يقوم بها المريض على الأقل مرة في الأسبوع حسب

حالته، الأدوية المصاحبة، والتحاليل البيولوجية والأشعة المتعلقة بها، تتبع الأمراض المزمنة أي الطويلة الأمد والمكلفة والخطيرة، الولادة في جميع الحالات.

وحضرت الحكومة مشروع قانون ينص على إجبارية التغطية وسيعرض هذا المشروع قريبا على مجلسكم الموقر ليتم تعميم تدريجي لنظام التغطية الصحية، ديال " عناية" أقول لكم أن "عناية" انطلقت فعلا في الميدان، انطلاقا من شهر فبراير 2007 ديال السنة الجارية وان التوزيع والتسويق ديال هاذ التغطية الصحية يتم عبر شبكات بريد المغرب و4 جمعيات ديال القروض الصغرى اللي كتوزع، كذلك" عناية" بالمساهمات والاشتراكات اللي وصفتها سابقا، بهذه المناسبة أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل الفعاليات اللي انخرطت معنا في هذا الورش بجانب الحكومة المغربية أما فيما يخص التقاعد لنا منتوج ولنا حل ولكن لا نريد وضع إجبارية التقاعد في وقت نضع إجبارية التغطية الصحية. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الوزير. لكم تعقيب؟ السيد المستشار تفضلوا.

المستشار السيد أحمد السرغيني:

أولا أشكر السيد الوزير المحترم، على هذه التوضيحات التي تمر الصناع التقليديين وأود من سعادة الوزير المحترم، أنا أولا أشكره على الإستراتيجية اللي قمتم بها تحت فعالية وتحت الرئاسة الفعلية ديال سيدنا الله ينصره يوم 20 فبراير ونحن مسرورون، وبهذه المناسبة السيد الوزير المحترم أتمنى أن يكون بهذا الموسم، بهذا النهار 20 فبراير يكون يوم للصناع التقليديين، وأنا أقترح هذا المقترح في هذه القبة الموقرة وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الأخير في قطاع السياحة والصناعة التقليدية، حول اللاتركيز السياحي للمستشارين المحترمين السادة: عبد المجيد المهاشي، السي إدريس الراضي، حسن الغزوي، السي نور الدين بركاع، يتفضل أحد الإخوان.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزملاء الأعزاء،

السيد الوزير ليس هذا السؤال غريب عليكم، فقد طرحناه منذ سنتين تقريبا، والتزمتم آنذاك بزيارة لإقليم القنيطرة، للاضطلاع على مشاكل القطاع السياحي والتحاور مع المنتخبين والمسؤولين المحليين، وانتظرناكم السيد الوزير طويلا، ولاشيء في الأفق، واطلعنا مؤخرا في بعض الجرائد الوطنية بأن هناك برنامج لإنعاش السياحة القروية وبحثنا عن القنيطرة، ولم نجد شيئا بل واندهشنا لما اكتشفنا أنه هذا الإقليم لم تنصفيه أي معلمة سياحية منذ الحماية الفرنسية وإننا نطرح هذا السؤال اليوم ليس استجداء لوزارتكم، لأنه والحمد لله وبفضل مجهودات السلطات الجهوية والإقليمية والمنتخبين المحليين استغنينا عن وزارتكم، ولكننا نسجل غيابكم وغياب وزارتكم عن مسؤولياتها اتجاه هذا الإقليم، ونسجل أيضا عجز الحكومة على استثمار الإمكانات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها إقليم القنيطرة لمصلحة السياحة لبلادنا، وتؤكد أنكم لم تلتقطوا بعمق الإشارات الملكية السامية، إذ ما فتىء جلالة محمد السادس نصره الله حاضر بزياراته لكل الجهات والأقاليم وبقربه من مواطنين والإنصات الجيد لهمومهم، والإشراف شخصيا على إقامة المشاريع التنموية.

وعليه فإننا نسائلكم السيد الوزير لماذا تغيب وزارتكم عن جهة القنيطرة؟ وما هي معاييركم للتدخل في الأقاليم والجهات ولماذا هذا التناقض مع سياسة القرب واللاتركيز؟ شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السي إدريس الراضي، لكم الكلمة السيد الوزير للجواب على السؤال المطروح.

السيد عادل الدويري، وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

فأولا في البداية بغيت نؤكد لجميع السادة المستشارين أنني أحرص شخصي على وجود نوع من التوازن الجغرافي والترابي كي نتمكن من استغلال تدريجيا للمؤهلات التي تتوفر عليها البلاد، ولهذا فكلما نضع

برنامج جديد نتأكد من أنه سيغطي المناطق التي لم يسبق لها أن استفادت من البرامج السابقة لتوسيع التغطية الترابية لتدخل وزارة السياحة.

كما يعلم الجميع رؤية 2010 لم تكتف ببناء محطات شاطئية أو السياسية الست أي برنامج (المخطط الأزرق) فقط لبلوغ الطاقة الإيوائية المبرمجة بل وضعت ثلاثة برامج أخرى، وانطلقت بالموازاة مع هذا المخطط الأزرق لتوسيع التغطية الترابية ديال وزارة السياحة، نذكر مخطط (المدائن) الذي يهدف إلى تحسين وتأهيل وتوسيع الطاقة الاستيعابية في المدن السياحية التقليدية من بلادنا بجانب المخطط الأزرق اللي تيبرمج تشييد مدن سياحية شاطئية جديدة، والطاقة الاستيعابية ديال هاذ البرنامج الثاني(المدائن) نفس الطاقة المستهدفة من طرف المخطط الأزرق، أي كذلك 80000 سرير، أي 40000 منصب شغل مباشر في الإيواء، هذا البرنامج وسع تدخل ديال وزارة السياحة إلى العديد من المدن عبر التراب وسع تدخل وزارة السياحة إلى العديد من المدن عبر التراب الوطني الذي يساهم في التأهيل ديالها وفي برامج لتوسيع طاقتها الاستيعابية.

البرنامج الثالث هو برنامج السياحة الداخلية تحت اسم مخطط بلادي اللي كيهدف إلى خلق 8 محطات شاطئية بأسعار جد مخفضة بنوعية ديال المنتوج ملائمة ومناسبة للعائلات المغربية، وهذا البرنامج يهدف كذلك إلى إضافة 6 ألف سرير إضافي تقريبا 3000 منصب شغل مباشر وثم اختيار الوجهات ديال المحطات ديال المخطط بلادي بعد استطلاع الرأي ديال 6000 مواطن مغربي باش نطلبو منهم ما هي الوجهات اللي تيقصدوها خلال عطلة أو موسم الصيف؟ ثم برامج ديال السياحة القروية، والسياحات ذات الطابع المحلي أي سياحات الرياضية أساسا اللي كذلك مكنتنا من جديد من توسيع التغطية الترابية ديال برامج وزارة السياحة، أما فيما يخص الجهة الغرب:

فأولا أدخلت جهة الغرب في مخطط بلادي ونحن حاليا في المرحلة الأخيرة لضبط العقار، بالضبط اللي غيمكن لينا من الانطلاق في طلب عروض في بناء محطة شاطئية ديال مخطط بلادي في جهة الغرب أولا.

وثانيا كذلك نوجه مستثمرين كبار حاليا الذين يتفاوضون مع الوزارة للانطلاقة في مشاريع شاطئية ضخمة كذلك بجهة الغرب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس،

غير باش ما نغلطوشي الرأي العام الوطني، بالنسبة لهاذ الشي اللي قالوا السيد الوزير، أنا ما متفقش معاه لأن هداك الشيء، دارتوا جماعة من الجماعات التي هي جماعة مولاي بوسلهام.

حنا السؤال عندنا غادي في واحد الاتجاه، وأنت غادي في اتجاه آخر، حنا قلنا لك قبيلا، شوف سيدنا الله انصروه كيفاش تيمشي عند الرعايا ديالوا كيفاش تيشوف المعاق كيفاش واحد المجموعة ديال الوزراء هاهم معك كيفاش تيمشيوا ازوروا الجهات منهم وزير الصحة، منهم الوزير المحترم النيت، الأخ وزير الطاقة، أنتم الآن تيمكن لي نقول لك وهذه إشارة تيعطيها سيدنا على أساس أنتما تمشيوا في هاذ النهج هذا الآن تتشوفوا حتى الإعلان المكتوب بدأ تيحسب الأيام ديال الزيارات ديال سيدنا الله ينصروه حتى الكيلومترات اللي يقطعها الله انصروه اللي تيكون دائما قريب من الشعب.

أنت الآن عندك خمس سنين وأنت وزير أي 1825 يوم وأنت وزير، عندنا 16 جهة القنيطرة قريبة من الرباط ب40 كيلومتر وكنتي تعطينا 16 يوم لهاذ الجهات كاملين، بالله عليك أنا آمنين نسمع وزير في هذه القبة المحترمة، تيقول لنا في هاذ القبة هاذي راه قريبا هذه تقريبا واحد السنة غادي نزور القنيطرة، ووزير تيعطي الوعد وتيخلف، آش غيمكن لي نقول أنا فهذا سؤال، إذا رحنا مغنبقاوش نتيقوا بالوعود ديال بعض الوزراء، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، لكم الرد السيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

أشكر السيد المستشار المحترم على تدخله، ونقولو فقط أن المحطة الشاطئية المبرمجة في إطار مخطط بلادي ماشي هي مشروع ديال الجماعة المحلية وهذا مشروع آخر مختلف على المشروع ديال الجماعة المحلية وهاذ المحطة إن شاء الله غتقدم عدد هائل من فرص الشغل

لإقليم القنيطرة وكذلك جهة الغرب، أما جهة الغرب طبعا أنا كنزورها باستمرار وزرتها العشرات من المرات منذ بداية الحكومة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة وننتقل إلى قطاع الصحة بالسؤال الأول الموجه حول وضعية مصالح المستعجلات وغرف الإنعاش بالمستشفيات المغربية للمستشارين المحترمين السادة بوشعيب الهلالي، محمد الخضوري، عبد الرحمان أوشن، السيد أبو بكر عبيد، محمد الهبطي، حسن اكلميم، محمد العاطفي، زبيدة بوعياد، دحمان الدرهم، سلامة حافيظي، مولاي الحسن الطالب، علي سالم الشكاف، وعبد الوهاب بلفقيه، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

قبل أن أبدأ سؤالي، أريد قبل كل شيء أن أهنئ السيد وزير الصحة على الرسالة التي وجهها إليه صاحب الجلالة على العناية التي قام بها وزير الصحة والعناية الخاصة للمصابين في العمليات الإرهابية الأخيرة بالدار البيضاء وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الصحة والمهام التي تنتظر المحتاجين إلى هاته الصحة.

فركزنا سؤالنا هذا على قضيتين مهمتين داخل الصحة وهي المستعجلات ومالها من الأهمية، وغرف الإنعاش لأن الكل ينصب في الصحة سواء المصابين في الطرق سواء المرضي الغير العاديين، ولكن الكل يصب للإنعاش وللمستعجلات، ولهذا نبين للسيد الوزير بكل احترام على أن الصحة تعاني وبالأخص أقسام المستعجلات في كثير من المراكز الاستشفائية من ضعف واضح في التجهيزات، هذا شيء مهم سأفسره في آخر السؤال، فضلا عن كونها غير مؤطرة بما يكفي من الأطباء والممرضين ذوي الخبرة في مجال المستعجلات لأنه ماشي غير كون طبيب وأجي للمستعجلات، خاصو يكون متخصص في المستعجلات لأنها مستعجلات، ويزداد الأمر تعقيدا عندما تستقبل هذه المراكز ضحايا حوادث السير مثلا، حيث يكون الارتباك سيد الموقف، ملي كتكون واحد الحادثة وقعت فيها 40 ديال الناس أو 30 ديال الناس خصها تجي لتلك المستعجلات، فنظرا لما أشرت إليه كيوقع ارتباك، بالإضافة إلى الحالة المزرية لغرف الإنعاش، وهذا شيء آخر التي لم تعد تساير الطلب المتزايد عليها ناهيك عن قلتها إذ لا توجد إلا في المستشفيات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص المستعجلات، نحن وهاته صورة حقيقية منين نمشيو المستشفى الحاجة إلى هي ظاهرة بزاف هي المستعجلات، باب المستعجلات مكتوب عليه بكيفية واضحة والمستعجلات يعني الناس كلها ملتجأ المستعجلات، ولكن السؤال المطروح وبكل صراحة وهذا الشيء من باب الإغاثة ومن باب النصائح لبعضنا البعض، خصنا نعرفو داخل المستعجلات أشنو كاين لأن المستعجلات تتطلب آلات ديال الدقات ديال القلب لفحص الناس الوافدين على المستعجلات وآلات للضغط الدموي، والطبيب المختص والممرض أو الممرضة المختصة هذا فيما يخص المستعجلات.

أما فيما يخص غرف الإنعاش يعني من المسؤولية بكيفية صعبة لأن الإنسان ملي كيمشي للإنعاش كيكون في واحد الوضعية أخرى حنا بغينا نسولو السيد الوزير لأن غرف الإنعاش قانونيا، على حساب المختصين في الميدان هو أنه كتكون واحد النسبة ديال 25 في المائة بالنسبة للأسرات اللي كتكون موجودة، هل هاته الغرف الإنعاش؟ هل هي كذلك مجهزة؟ على الأقل الغرفة ديال الإنعاش كتكون مجهزة بداك السرير اللي مثلت بحيث الرجل ملي كيمشي للإنعاش خاصو واحد السرير لأنه في حالة إنعاشية، ونحن نقول على أن وزارة الصحة تعمل الشيء الكثير هذا شيء مفروض باش نعترفو به وفيه أطباء مختصين ومخلصين، ولكن في وزارة الصحة كذلك راه كاين واحد النوع ديال التجارة حنا نقبلو التجارة في المسائل الخاصة، ولكن حينما تكون تجارة إنسانية، إذا كانت هذه التجارة إنسانية فهذا شيء مقبول في الوزارة، ولهذا نقول للسيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات فيما يخص الإنعاش، فيما يخص الغرف ديال المستعجلات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد محمد الشيخ بيد الله، وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الوزيرة، والسيد الوزير،

السيدة المستشارة، والسادة المستشارون،

أود في البداية أن أقدم الشكر للسادة المستشارون على تناولهم لهذا الشق من مواضيع في قطاع الصحة، وقد عرف الطب الاستعجالي كما تعلمون بصفة عامة تحولا عميقا بعد الخطاب المولوي السامي لأمير المؤمنين في 25 مارس 2004 في الحسيمة، وقد شخص أمير المؤمنين في ذلك الوقت الوضع بقوله أعزه الله لسنا مؤهلين على الوجه الأكمل لمواجهة الطوارئ وخاصة المستعجلات ومنذ ذلك الوقت تمت طبعا عدة عمليات:

أولا كانت هناك لقاءات وموائد مستديرة، ولقاءات علمية للبحث في أحسن وسيلة بين خطة لتدبير المستعجلات بصفة عامة وكانت طبعا فيها عدة متدخلين من وزارة الداخلية وبالأخص الوقاية المدنية ووزارة الصحة، ومختصين فرنسيين وأجانب، بعد ذلك تم تجهيز 44 مصلحة استشفاء بغلاف مالي يصل إلى 268 مليون درهم. بعد ذلك تم اتخاذ قرار لبناء 11 مصلحة خاصة بالإغاثة الاستعجالية، وقد بدأت طبعا بعضها بالعمل بالأخص بالدار البيضاء والرباط ومستقبلا في فاس ودخلت هذه العملية حيز التنفيذ بغلاف مالي يصل إلى 159 مليون درهم.

كذلك تم إحداث شهادة خاصة بالطب الاستعجالي تدوم فقط التكوين فيه سنة، وطب الاكسيولوجيا، يعني دراسة الأوكسجين داخل الجسم سنة كذلك، وتم فتح مدرسة خاصة بالممرضين بسائقي سيارات الإسعاف أو المسعفين، وهذا شيء مهم جدا أول دفعة تخرجت هذه السنة، وتم كذلك دعم هذا المجهود بتعاون فرنسي بهبة تصل إلى مليون فصلة خمسة مليون ونصف أورو من طرف الجمهورية الفرنسية لتتبع وبناء مصلحة خاصة للتتبع والتقييم في مدينة فاس، وبالتالي فنحن الآن في مرحلة جيدة فيما يتعلق بنظرة استراتيجية متكاملة لتدبير شؤون الاستعجال بصفة عامة أما فيما يتعلق بغرف المستعجلات، فهي:

أولا لا توجد إلا في أماكن فيها الجراحة الإنعاش الطبي والجراحي بصفة خاصة هناك طبعا مستويات متعددة إما بالمستشفيات الجامعية الجهوية، الإقليمية أو المحلية وتختلف تجهيزاتها طبعا حسب طبعا المستشفيات وحسب وجود الموارد البشرية تشتغل فيها 200 طبيب مختص في الإنعاش باستمرار، طبعا تجهيزاتها تختلف هناك تجهيزات راقية متطورة حديثة وهناك تجهيزات متوسطة وهناك بعض الأماكن فعلا التي طبعا فيها عوز فيما يتعلق بالممرضين بالأطباء وبالتجهيزات ولكنها دخلت في2015 في الإصلاح الاستشفائي وسيتم إصلاحها رويدا رويدا، ولكن هناك علة وهذه العلة هي أولا 70 في المائة من الذين يؤمون هذه ليست مصالح ليسوا في حالة استعجال وهذه إشكالية كبيرة ضغط كبير مستمر على هذه المصالح، لأنها أول ورقة للدخول والولوج إلى الاستشفاء، ورقة سهلة هينة فيها كثير مما يقال، ولم أفهم طبعا إشكالية تجارة، فليست هناك تجارة، كثيرا ما يقال وما يعلق على مصالح الطب.

ولكن اسمحوا لي أن أقول لكم أنه مليء بالشرفاء يعملون ليل نهار، في ظروف صعبة وفي غرف ذات الضغط المرتفع بجميع المعاني ويؤدون مهامهم طبعا في ظروف صعبة والنتيجة ترى للعيان وترقم بمؤشرات عالمية تعرف وتدرس على الصعيد العالمي وتشهد أن الصحة في بلادنا رغم الوسائل ضعيفة ولكن تراكماتها منذ 40 سنة أعطت أكلها بصفة دقيقة لا ضماء فيها على صعيد المؤشرات المعترف بها دوليا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم التعقيب السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نحن نشكر سيادتكم على الأجوبة والجهود التي تقومون بها والتي جاءت على لسانكم، عندما نطرح السؤال على طبيب وهو وزير الصحة كتكون المسائل ساهلة في التفسير ولا في النتيجة. أنا طرحت قضية ديال التجهيزات يعني كاينة مناطق مهمة اللي قامت وزارة

الصحة بإنشاء مستوصفات من المستوى المتوسط أو المستوى الممتاز، ولكن داخلها مكاينش تجهيزات وهاذ الشيء لاش حنا كنتكلمو على المزيد من التجهيزات والناس تيخليو المناطق اللي فيها هاذيك البنايات ولكن كيمشيو المناطق اللي كيفتشوا اللي موجودة فيها التجهيزات.

فيما يخص الإنعاش، الإنعاش راه ذو وجهين كاين الإنعاش ديال الكبار الذي أشرتم إليه، ولكن كاين الإنعاش ديال الصغار، راه في مستشفيات ديالنا ولا في المصحات الخاصة الإنعاش ديال الصغار راه تقريبا، ولهذا ما غاديش نقول على أنه الوفيات ديال الصغار تزداد حينما يكونون محتاجين إلى إنعاش لأن الإنعاش ممتوفرش ديال الصغار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، نمر للسؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير الصحة حول الخصاص المهول للأطر الطبية والتمريضية بقطاع الصحة للمستشارين المحترمين السادة أحمد الكور، مولاي إدريس العلوي، احمد الديبوني، محمد أبو السعود، الميلودي عفوت، عبد القادر لبريكي، محمد برطني، محمد العقاوي، محمد بو الخدادي، العربي هرامي، عبد السلام الودي، محمد الشرقاوي، محمد اطريبش، عبد السلام أحدوش، مولاي إدريس حسني العلوي، محمد عبدو عز الدين، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

الأخت المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن من بين العوائق الكبرى الذي تعيق أداء قطاع الصحة دورة على الوجه الأكمل هو الخصاص الفاضح للأطر الطبية التمريضية على صعيد المؤسسات الاستشفائية سواء المراكز الجامعية المتواجدة بالمدن الكبرى والمستشفيات الإقليمية والمراكز الصحية المتواجدة بالعمالات والأقاليم وكذا الجماعات القروية بعد المغادرة الطوعية وكذا الخروج الهائل من الأطر إلى التقاعد الشيء الذي يفرض على الحكومة إجراءات مستعجلة في إنقاذ القطاع من المشاكل التي يتخبط فيها.

السيد الوزير المحترم ألا تفكرون في الإجراءات الجديدة والمستعجلة لتوفير الموارد البشرية الضرورية للنهوض بالقطاع وجعله فوق سكته الصحيحة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون،

أريد كذلك أن أقدم الشكر للسادة المستشارين على طرح هذا السؤال.

وفعلا في إشكالية المواد البشرية بصفة عامة وعلى الصعيد الدولي إشكالية كثيرة ومعقدة وليس هناك دولة وحيدة في العالم لها كفاية ذاتية تتعلق بالموارد البشرية حتى أن المنظمة العالمية للصحة كانت السنة الماضية بالنسبة لها سنة الموارد البشرية، وقد تم الحديث عن خصاص عوز في هذه الموارد يصل إلى 4 ملايين شخص على الصعيد العالمي منها مليون شخص على الصعيد الإفريقي، طبعا بلادنا هناك إشكالية ليست مهولة طبعا ولكن إشكالية تتعلق:

أولا في العود الغير الكافي من الموارد البشرية وخلل في التوزيع وهذا نتكلم عنه باستمرار، ولكن طبعا هناك كذلك مجهود جبار قامت به الحكومة ويتعلق بفتح مناصب مالية جديدة تفتح كل سنة 1200 منصب مالي لوزارة الصحة، منها 7000 منصب سنويا، كذلك فتح 21 مدرسة لتكوين الممرضين منبثة على صعيد أدين بلادنا بصفة خاصة وكذلك الرفع من تكوين المختصين من 150 مختص إلى 500 مختص سنويا في هذه السنة.

أما فيما يتعلق بالعدد الهائل من الأطر الذين غادروا فلم يغادر إلا 16 طبيب في التقاعد. 16 في 2005، و19 في 2006، 360 ممرض، و400 ممرض في السنتين الماضيتين، وقمنا بتقييم لهذه العملية ما بين المغادرة الطوعية ومن دخل، فبين المغادرة الطوعية والتقاعد غادرنا 408 طبيب فقط، بينما تم توظيف 1493 طبيب، إذا أخذنا الممرضين 1033 ممرض في المغادرة الطوعية، ومشات 460

في التقاعد في السنتين و360 أيضا. أي 1981 دخلت طبعا 2555 وبالتالي le bilan يتضح أنه طبعا بالأرقام الواضحة أن المغادرة الطوعية وحاليا التقاعد لا يؤثر على العملية وطبعا سيؤثر بعد 5 سنوات في المستقبل وتبقى طبعا مع ذلك إشكالية الموارد البشرية وبالأخص توزيعها توزيعا عادلا على جميع المناطق إشكالية كبيرة من الصعب حلها لأنه أولا القطاع يتألف بصفة، وهذا شيء أسجله بارتياح كبير ولكنه يضع مشاكل، ثم كذلك العوز في فتح مناصب مالية، ولو أن هناك مجهود كبير للحكومة كبير للحكومة الحالية لفتح 1200 منصب سنويا ومع ذلك فالطلب المستمر على القطاع يوحي أن لابد من اتخاذ إجراءات جديدة ومن المحتمل طبعا أن يكون هناك تفكير في جلب أجانب مختصين على صعيد بعض المناطق التي ينفر منها أطباءنا ومختصين في السنوات المقبلة.

طبعا كذلك لابد أن نقول أن تحسن البنية التحتية وبالأخص فك العزلة عن العالم القروي واستمرار تدشين الطرق السيارة والطرق المعبدة سيسهل تجميع الموارد البشرية المفرقة على بعض المناطق التي يمكن أن تجمع في مكان ما وتعقلن استعمال هذه الموارد في المستقبل وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم، لكم تعقيب، تفضل آ السي اطريبش.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير على التوضيحات على السؤال الذي تقدم به فريق التحالف الوطني على النقص الحاصل في الأطر التمريضية والطبية بالمغرب، على أي نحن نتفق جميعا بأنه هناك خصاص كبير في هذا القطاع وهذا الخصاص يعني ناتج أولا عن المغادرة الطوعية وكذلك عن التقاعد وكذلك يعني المشكل كبير وهو هجرة يعني الأطر الطبية إلى خارج الوطن، هذا ما يثير يعني قلق كبير بالنسبة لهذا القطاع، وكذلك بالنسبة للخصاص في المستشفيات يعني المغربية، وناهيك أيضا عن الخصاص من ناحية التجهيز والمعدات الاستشفائية، وبالخصوص في العالم القروي.

السيد الوزير يعني أننا لا ننكر يعني المجهودات الجبارة التي تبذلها الحكومة، وبالخصوص وزارة الصحة في هذا القطاع، إلا أنه يجب على وزارتكم الموقرة أن تأخذ أو يعني تقوم بأخذ بعين الاعتبار سياسات صحية الجديدة المتعلق بتكوين ممرضين وأطباء حتى تسد هذا الخصاص وان تعدل عن فكرة جلب أطباء من الخارج، هذا ليس حلا السيد الوزير ليس حلا جيدا. إننا نرى يعني أن تبدل المجهودات في اتجاه آخر وهو أولا البنية التحتية للعالم القروي اللي هي يعني كما تفضلتم بالحديث عنها وهي الطرق والمسالك وكذلك تهيئة الظروف المناسبة في الأماكن التي يذهب إليها هؤلاء الأطباء حتى تكون يعني مناسبة، ثم أيضا التحفيزات التي تشد الأطباء المختصين في العالم القروي لتلبية حاجاتهم هذا يعني من جهة ومن جهة يعني أخرى يجب على وزارتكم الموقرة أن تضاعف المكونين وأن تضاعف العدد مقارنة مع نسبة يعني الزيادة السكانية، وشكرا السيد الوزير،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشارة المحترم، لكم رد السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

صحيح الآن أن السياسة الحكومية تتجه إلى الزيادة في عدد الأفواج التي تتكون إما على مستوى الممرضين أو على مستوى الخواص وإن شاء الله عندما تفتح كذلك كلية وجدة سيزداد هؤلاء الأفواج وهناك نقطة مهمة جدا وهي التحفيز من الأكيد أن التحفيز ليس فقط مادي بل عندما تلتقي البنية التحتية إلي مستوى مهم من التجهيز كذلك يكون محفزا لاستقرار الأطر في الأماكن النائية والبنية التحتية بصفة عامة، ومحددات الصحة بصفة خاصة، طرق، كهرباء، ماء، وهذا طبعا برنامج الحكومة ينصب في هذا الباب وأظن أن الآن بدأنا نشعر في السنوات الأخيرة أن الاستقرار أصبح يلاحظ في الأماكن النائية وهناك مناطق بعيدة ونائية كان لا يستقر فيها الأطباء المختصون، وهذه السنة استقروا وقبلوا الذهاب إليها وكذلك حل إشكالية التعويض الذي كان مطروحا منذ 40 سنة وقد حل في اتفاق 7 أبريل مع النقابات في السنة الماضية، وسيساعد كذلك في تحسين الوضع المادي للأطباء والممرضين وسيساعد على الاستقرار في هذه الأماكن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نشكركم على مساهمتكم معنا وننتقل إلى قطاع آخر ألا وهو قطاع الطاقة والمعادن والسؤال موجه إلى السيد الوزير حول الكهرباء القروية للمستشارين المحترمين السادة محمد بلحسان، الحو المربوح، عابد اشكيل، سفيان القرطاوي، محمد المنصوري، عبد اللطيف اسطمبولي، الحاج الطاهري، يحيى يحيى، عبد الله عباد، عبد الحميد بنعلوش، حسن أبو العز، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد المنصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

سؤالي سبق لنا أن قدمناه الكهرباء القروية، العالم القروي

تشكل الكهرباء القروية إحدى أهم الأوارش التي فتحها الحكومة من اجل فك العزلة عن العالم القروي وتحسين مستوى عيش الساكنة القروية، وإذا كانت الحكومة قد عملت على التشريع من وثيرة إنجاز برنامج الكهرباء القروي الشمولي بغية تعميمه في غضون 2007 فإنه للأسف لازالت مجموعات من الدواوير والمداشر لم تتوصل بعد بالربط الكهربائي وإذا كانت الحكومة تعتزم كهربة بعض المناطق التي لم يتم ربطها بالشبكة القروية عن طريق الألواح الشمسية فإننا لا نعتقد أنها ستشكل بادل من الربط الكهربائي خاصة في المناطق التي يمكن أن يصلها هذا الربط بحيث نعتقد أنه يجب الاكتفاء باللجوء إليها في الحالات الاستثنائية.

ولذلك نسائلكم السيد الوزير، أين وصل برنامج الشامل للكهربة في العالم القروي؟ ألا تعتقدون أن الألواح الشمسية لا تشكل بديلا عن الربط الكهربائي في المناطق التي يمكن أن يصلها هذا الربط؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد محمد بوطالب، وزير الطاقة والمعادن:

أود في إطار هاذ الجواب عن هاذ السؤال ألا هو كيشير في كيفية ديال التنمية ديال الإنجاز ديال البرنامج الوطني للكهربة القروية وذلك في إطار البرنامج الحكومي، الذي قلناه جميعا في البداية بأنه في آخر سنة 2007 خصنا نتوصلو للتغطية الشمولية على الصعيد القروي باش الساكنة في جميع جهات المملكة غدي يكون عندها الحق باش غدي تستعمل الطاقة الكهربائية، فالطاقة الكهربائية عندها 2 ديال المسالك إما عن طريق الشبكة الكهربائية وإما عن طريق الألواح الشمسية.

فيما يخص الاستعمال ديال الألواح الشمسية فهي التغطية ديالها على الصعيد الوطني ما غاديش تفوت 7 في المائة علاش؟ لأنه السقف الأدنى اللي هو غدي يدخل في إطار التغطية بالألواح الشمسية من ناحية التكلفة ديال كل دار متواجد في العالم القروي خصوا يفوت 27 ألف درهم، إذن النسبة اللي هي غادي تستعمل فيها الطاقات الشمسية للإنارة في المنازل في جميع الجهات في المملكة فهي ضئيلة جدا هذا من جهة، من جهة ثانية أخذينا مبادرة والمستشارين المحترمين ومن السادة رؤساء الجماعات القروية ومن السادة رؤساء المجالس الإقليمية ومن السادة رؤساء الجهات على الصعيد الوطني باش أخذنا هاذ المبادرة التي هي حسن باش نزيدو في الوثيرة وفي الإمكانيات ديال الاستعمال ديال الطاقة ديال الشبكة الكهربائية إلى كانت الجماعات القروية عندها الاستطاعة، وهناك إعانات بطبيعة الحال فيما يخص الجماعات القروية اللي هي ما عندهاش مدخول، وهذا الشيء كنعرفوه جميع، أشنو هي هاذ المبادرة اللي اخذينا، وهو غادي نشوفو دوك الدواوير، والمنازل اللي هو ما الفاتورة ديالهم تفوق 27 ألف درهم غدي نشوفو التغطية ديالها المالية اللي خص الجماعة القروية تأخذها بعين الاعتبار، تكلف بها هي وذلك الساعة غدي تم الإعانة بين الجماعة القروية وبين الإدارة المعنية بالأمر باش غدي يكون هذوك الديور، والدواور غدي تمشي لهم الشبكة الكهربائية في عوض الألواح الشمسية ولكن مع ذلك فالاستعمال ديال الطاقة الشمسية على الصعيد الوطني لأن الشمس عندنا متواجدة وعندنا مؤهلات كبيرة فهي راه تقارب الشبكة الكهربائية بحيث اليوم التكنولوجيات اللي هي متواجدة واللي جاية في

المستقبل راه كتعطي الطاقة الكهربائية جات على الخط الكهربائي أو جات على طريق الألواح الشمسية وأنا كنعطي واحد الخبر وهو أنه في هذه السنة غدي تعطي واحد الانطلاقة ديال الإنجاز ديال مولد كهربائي شمسي اللي هو أولي على الصعيد الإفريقي في ناحية وجدة في عين بني مظهر وهاذيك الطاقة الشمسية اللي غدي تدخل في الشبكة باش غدي تمكن نوصلو جميع للتغطية ولكن كنلح على السادة المستشارين والسادة رؤساء الجماعات القروية باش جميع مع الإدارات المعنية بالأمر غادي نزيدو في هاذي الوثيرة وغادي نكمل برنامجنا في آخر سنة 2007 إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم تعقيب السيد المستشار تفضلوا.

المستشار السيد محمد المنصوري:

أولا كنشكروا السيد الوزير على توضيحات ديالوا وعلى المجهود اللي كيقوم به في ميدان الكهرباء القروية لكن مازال بعض الأقاليم وبعض الدواوير مشملهمش هاذ موصلهومش، لأنه كيقولولك أودي خاص الجماعة تخلص هذاك القدر ديالها، بعض الجماعات تقريبا السيد الوزير معندهومش، وشكون اللي ضايع هو دوك الساكنة اللي هم ضايعين، مازال لحد الآن مستفدوش من هاذ البرنامج وكان خاص الحكومة تعمل المجهود ديالها وتأخذ بعين الاعتبار هاذ الجماعات اللي معندهمش واش غدي ابقاو هاذ الناس بلا الكهرباء راه ماشي الذنب ديالهم لأن كاين جماعة غنية وجماعة ما عندها والو.

لهذا حنا كنطلبو من الحكومة باش تعمل المجهود ديالها وتعمل الدراسة ديالها على هاذ الناس كاين دابا جماعة فيها الكهرباء وكاين جماعة مفيهاش بعض الدواوير مفيهومش زعما كاين خصاص بزاف ولهذا، بحال إقليم الخميسات مازال حتى 50 في المائة مفيهامش الكهرباء.

وثانيا هاذ الألواح الشمسية في الحقيقة مزيانة في بعض المناطق اللي هي بعيدة مزيانة كدير الضوء 4"بولات" ولا كد ولكن إلا بغا الإنسان يدير ولا يستثمر ولا يدير شي بير ولا يدير سي حاجة حنا بغينا نستثمروا را ماشي غير نشغلوا ناس البادية ما خصهمش كاع الضوء بزاف خصهم غير استثمروا ويديروا البير ديالهم ويعملوا المطحنة ديالهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار نمر إلى السؤال الموالي موجه كذلك للسيد وزير الطاقة والمعادن حول القانون المعدني للمستشارين المحترمين: السادة محمد العربي القباج، خديجة الزومي، محمد تيتنى العلوي، عبد العزيز العزابي ومحمد كافي الشراط، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

بفضل موقع بلادنا الجغرافي وأهمية مدخراتها من الأحجار والمعادن الصناعية وتعدد أنواعها فإن المغرب خليق بأن يضطلع بدور مهم في اتجاه العالمية في هذه المواد وخاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط وعلى صعيد العالم العربي، وقد عرف استعمال الأحجار والمعادن الصناعية في السنوات الأخيرة، انتعاشا مضطردا وخصوصا الرخام والأحجار الزينة والصخور ال..... غير أن تدخل عدة جهات ووزارات أعاقت وتعيق تطور هذا القطاع، ولخلق الظروف المواتية لتحقيق التطور المنشود يجب اتخاذ التدابير اللازمة وخصوصا فيما يتعلق بسن تشريع ملائم يتصف بالليونة وتشجيع الاستثمارات والصادرات وينبغي السماح بالبحث والتنقيب للمكتب الوطني للهيدروكربور والمعادن كمؤسسة وطنية وأداة الدولة في هذا الميدان في مساحات شاسعة كبيرة حتى إذا تسنى استعمال الطرق العلمية والحديثة والتكنولوجيا المتطورة وضخ الاستثمارات المهمة.

وبعد ذلك تضع طلبات الرخص في المناطق ذات المؤشرات المشجعة لمختلف التمعدنات وقد دق ناقوس الخطر منذ زمن طويل إذ أوصى المجلس الأعلى للتخطيط والإنعاش الوطني سنة 78 بجمع الاختصاصات المتعلقة بهذا القطاع الموزعة حاليا وأوصى باعتبار الصخور والمعادن الصناعية والمعدنية عادية تدخل في حكم القانون المعدني، وفي سنة81 قدمت وزارة الطاقة والمعادن مشروع قانون يقضي بتغيير وإتمام قانون 9 رجب موافق ل16 أبريل 51 وفي السنوات الأخيرة.

وبمساهمة اطر النقابة الجامعة الوطنية لقطاع المعادن التابعة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وخصوصا بأطر ذو الخبرة عالية يطالبون بإخراج هذا القانون ومن شأن هذه الإجراءات أن تتيح لهذا القطاع

الاستفادة من التشجيعات التي يمنحها قانون الاستثمارات المنجمية الذي يخول للمستثمرين امتيازات مهمة فيما يتعلق بالقاعدة الأساسية كما سيؤثر إيجابا لا محالة على القطاع فحسب بل على مجموع الاقتصاد الوطني بفضل ما سيخلفه من فرص جديدة للتشغيل والإنعاش التنمية الجهوية المستدامة فمتى سيخرج هذا القانون من رفوف الأمانة العامة إلى حيز التنفيذ. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير المحترم في إطار الإجابة على السؤال

السيد وزير الطاقة والمعادن:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين

قانون المعادن كما أشار السيد المستشار المحترم إلي ذلك هو مهم جدا من ناحية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا ، فهو قانون معدني قديم ولكن عندو مواصفات ديالو كانت دائما تتماشى مع التقدم التكنولوجي والتقدم ديال القوانين الأخرى المعدنية المتواجدة على الصعيد الجهوي وعلى الصعيد الدولي ورغم ذلك فحكومة صاحب الجلالة أخذت المبادرة باش غادي نهيؤا ونخرجوا واحد القانون ديال المعادن جديد اللي هو كيشوف ماشي في الحالة ديال اليوم ولكن إشوف الحالة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط وعلى المدى الطويل باش غدي نسايروا التقدم التكنولوجي لا في البحث ولا في الاستغلال ولا في الترويج غير ذلك على المدى المتوسط وعلي المدى الطويل باش نكونوا دايزين الوقت لأن المغرب عنده خبرة في ميدان المعادن وعندنا موارد بشرية مؤهلة كمهندسين وأطر تقنيين وعاملين اللي هم معترف بهم دوليا ولهذا اليوم المبادرة اللي تخدات في سنة 2003 باش غدي نهيئ قانون ديال المعادن الجديد اللي غتكون عندو رؤيا للمستقبل فهو مهم جدا وداخل في التساؤل ديالكم اللي هو فيه واحد النوع من الجواب على التساؤل ديالكم السيد المستشار المحترم وهو نشوفو إلى الأمام وإلى المستقبل .

فللإجابة على تساؤلات اللي هما وضعتوها وفي إطار تشاور وتحاور المستدام اللي قمنا به من سنة 2003 باش نخرجو واحد القانون اللي غدي يمشي بعدا على الأقل واحد 10 سنوات وجميع الفاعلين والمتدخلين في القطاع تم العمل معهم في إطار التشاور العادي في إطار باش يشوفوا أفكار جديدة على الصعيد الوطني وكانت هناك استشارات خارجية على الصعيد الجهوي وعلى الصعيد الدولي واليوم كنخبركم بأن المشروع ديال قانون المعادن موجود وإن شاء الله قريبا في الأسابيع المقبلة غادي يتبرمج في المجلس الحكومي المقبل إن شاء الله وغدي يجي عندكم المجلس المحترم باش غادي ندرسوه جميع ونحاولو باش نخرجوه جميع في هذه السنة ديال 2007 وهذا للصالح العام في إطار التقدم ديال القطاع المعدني اللي هو نعرفوا الخيرات ديالو باش كيرجع خاصة على الصعيد المحلي اللي هو مهم جدا في العالم القروي باش نحاولوا ما أمكن باش نقصوا من البطالة ونحاولو ما أمكن باش نخلقو فرص جديدة لكيفية العيش اللي هو كيدخل في إطار ديال الدفاع عن الكرامة ديال المواطن وشكرا .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، السيد المستشار المحترم لكم التعقيب على الموضوع. تفضلوا.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

بطبيعة الحال لابد من تقديم الشكر للسيد الوزير على المجهودات التي يقوم بها لكن المشكل السيد الرئيس في هاذ البلاد هو مدى تطبيق ما نقرر، الحكومة قامت بمجموعة في الأوراش والدراسات لكن المشكل ديالنا هو التطبيق ما الفائدة في دراسة الموضوع، ما الفائدة من تهيئ المشروع، ما الفائدة من التفكير في واحد التنمية متوسطة المدى وبعيدة المدى، هدفنا السيد الوزير من هذا السؤال هو باش يعرف الرأي العام الوطني أنه مع الأسف حضنا هو أن المشاريع كتصاوب كاين اجتهادات ولكن كتمشي لجهة معينة وتقبر كما قال زميلي السيد الأنصاري، انه الخبزة كتوجد ولكن منين كتمشي لبيت النار تقف كتفسد ، بطبيعة الحال السيد الوزير كان لكم لقاءات مع النقابات وكان حوار متنكرر، وسبق لكم في اللجان أثناء مناقشة القانون المالي أنكم وعدتم أنه غدي يخرج هذا القانون ولكن السيد الوزير كما يقال اللي تيعضو الحنش تيخاف من القنبة، انتم الآن تتوعدونا مرة أخرى نخشى أن حنا بعدا متنتيقوش في المصداقية ديالكم ولكن نخشى أن هذه الوعود غتكون بطبيعة الحال كسابقتها.

السيد الوزير هاذ القانون كما أشرتو تعطلتوا عليه أنه غدي يعطي واحد القفزة لا بالنسبة لتشجيع الاستثمار لا بالنسبة للنهوض بالمناطق القروية لا بالنسبة لسد الثغرات لكاين الآن لأنكم أشرتم قانون 51 إوا بالله عليكم قانون 51 تيسير المغرب 2007، لذلك نتساءل السيد الوزير عن عدم إدماج عدة مواد في المشروع كما نسجل ونتساءل ماذا قامت الوزارة فيما يخص مسطرة الرخص؟ الأخذ بعين الاعتبار صحة وسلامة الشغيلة ديال القطاع

وأخيرا السيد الوزير بطبيعة الحال مشكل ديالنا والحظ ديالنا أنه مثلا عمال منجم تغسين الذي يسمى بعمال جمع العوام بطبيعة الحال لا قانون المعادن ديال 51 يطبق لحمايتهم، لا قانون الشغل تيحميهم مما يتعرضون إليه.

السيد الوزير،

لا نشك فيما تقومون به، نحن نتحمل مسؤوليتنا كنقابات، لكم يعني أطر في مستوى عالي التي بطبيعة الحال لها ما لها من إبداع وإعطاء وتفكير، لكن خصنا –السيد الوزير – باش نتحملو مسؤوليتنا جميعا، ما يمكن أن نعمل به نقول نعم ما لا يمكن أن العمل به نقولوا ليس في استطاعتنا ولا يمكن القيام به في المستقبل كما نقوله، لكن باش نبقاو متفرجين ونعمل بقوانين أكل عليها الدهر وشرب، هذا غير مقبول، نتمنى أن يكون وعدكم صادقا كما عهدنا بكم. لكن بطبيعة الحال إعطاء لكل ذي حق حقه ولإخراج ولتنمية البلاد فلينا بحاجة إلى مثل هذه القوانين التي أشرتم إليها ولا بحاجة إلى تنمية بعض المناطق التي قلتم السيد الوزير ونحن نشاطركم أن هذا القانون غدي يعطي واحد القفزة للعديد من المناطق اللي مع الأسف فيها معادن أنت غير كتشوف ما كتستفدش منها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. نشكر السيد وزير الطاقة والمعادن على مساهمته كذلك معنا. وننتقل إلى قطاع آخر ألا وهو قطاع التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، ولسؤال الموجه حول ظاهرة التسول للمستشارين المحترمين السادة:

سي أحمد الكور، احمد الشرقاوي، سعيد كمال، عبد الصمد عرشان،، حسن زهير، ميلودي عفوت، محمد برطني، محمد أبو السعود، محمد العقاوي، أحمد الديبوني، محمد اطريبش، عبد القادر لبركي، محمد عبده عز الدين، ميلود ناصر.

فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال. تفضل آسي اطريبش.

السيد المستشار محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

أضحى التسول ظاهرة مألوفة في شوارع المدن المغربية فاستفحلت الظاهرة بشكل خطير حتى أصبح المتسولون يتفنون في إبداع وسائل وحيل للتأثير على الناس كاصطناع العاهات، وينتشرون في كل الأماكن، أمام المستشفيات والمساجد والمقاهي والمحطات الطرقية والشوارع. وتعطي هذه الظاهرة صورة مشوهة لبلدنا،

وفي هذا الصدد السيد الوزير نسائلكم عن الإستراتيجية المعتمدة لمحاربة هذه الظاهرة وهذه الآفة الاجتماعية الخطيرة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد عبد الرحيم الهاروشي، وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون،

أود في البداية أن أشكر السادة المستشارين على طرح هذا السؤال. إن إستراتيجية محاربة التسول ثم إعدادها بشراكة مع وزارة الداخلية، وزارة العدل، مؤسسة التعاون الوطني، وعدد كبير من الجمعيات المختصين في هذا الميدان.

هاذ الإستراتيجية ترتكز على مقاربة شمولية ومندمجة فيها ثلاث محاور.

1- مقاربة اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار إدماج الفئات التي تتعاطى للتسول إما إدماج عائلي وذلك بإعادة الشخص المعني إلى أسرته وإما إدماج مؤسساتي في المراكز كتيط مليل وعين عتيق. وأخيرا

إدماج اقتصادي بمساهمة ديال الجمعيات الممولة من طرف الوزارة حسب 37 برنامج ديال الإدماج الاقتصادي.

2- هنالك مقاربة قانونية تهم بالأخص المتسولين الاحترافيين الذين يستغلون الأطفال.

3- وأخيرا مقاربة تواصلية تهدف إلى تحسيس عموم المواطنين بخطورة هذه الظاهرة إلى حدود نهاية مارس كانت حصيلة تنفيذ هذه الإستراتيجية بالدار البيضاء من بعد مدينة الرباط على الشكل التالي:

أزيد من 60 في المائة من المتسولين محترفين، 35 في المائة يأتون من خارج الدار البيضاء، 34 في المائة من النساء مرفوقات بالأطفال.

فيما يخص الإدماج فقد كانت النتائج على الشكل التالي: 50 في المائة من الإدماج الأسري، 4 في المائة فقط من الإدماج المؤسساتي، و16 في المائة في طور الإدماج الاقتصادي، إضافة إلى تفعيل هذه الإستراتيجية واعتبارا لقلة المعطيات الرقمية حول ظاهرة التسول، الإحصاء الذي عندنا في إطار المبادرة الوطنية يهم 18.000 من المتسولين إذن لهذا الوزارة راه هي بدات في واحد البحث وطني اللي إن شاء الله في آخر يونيو غتكون عندنا نتائج ديالها كما أريد في الأخير أن أثير أيضا إلى المجهودات التي تبذل للحد من هذه الظاهرة في إطار برنامج محاربة هشاشة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لكم تعقيب السادة المستشارين تفضل السيد اطريبش:

السيد المستشار محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على ردكم على السؤال المطروح المتعلق بالرعاية الاجتماعية وظاهرة التسول، حقيقة أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطى انطلاقتها الملك محمد السادس نصره الله أنها خففت العبء، وخففت من هذه الظاهرة وأصبح الاستقطاب لمجموعة كبيرة من الأسر المعوزة وكذلك المتسولون في الشوارع. وكذلك هذه الظاهرة كما قلنا خطيرة جدا، لأنها تسيء إلى المغرب وكذلك أنها ترتبط بالجريمة لأن هناك البعض من المتسولين. يحتالون يعني على الناس وبالتالي يرتكبون بعض الجرائم في حق المواطنين وكذلك هناك نوع من الاعتداء على الأطفال وحق الأطفال بحيث أن بعض الأسر تقوم باكتراء أبنائهم لأولئك المتسولون بحيث يكترون أبناءهم يعني تقريبا الولد 100 درهم في اليوم والبنت 150 درهم في اليوم والأطفال دوي العاهات ب 300 درهم في اليوم يعني أن بعض الأسر تجعل من أبنائها وسائل إنتاج ووسائل تعرف مدرة للدخل. وإذا عملنا عملية حسابية، فنجد أن المتسول يوميا يوفر أو يجمع حوالي 1000 درهم إلى 1500 درهم أي أكثر من أستاذ جامعي.

إذن هناك السيد الوزير يجب على هذه السياسة المدمجة بين وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية أن تبذل مجهودات جبارة من اجل الحرص ومن اجل محاربة هؤلاء الذين يمتهنون هذه المهنة التي تسيء فعلا إلى بلادنا.

وهناك سؤال أخيرا حطه على السيد الوزير أو أطرحه على السيد الوزير حول قانون الرعاية الاجتماعية وأين وصل؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، عندكم الرد.

السيد وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

المستشار المحترم الإستراتيجية بدا التفعيل ديالها في الرباط والآن في الدار البيضاء ونتمنى في الشهور المقبلة مدينة أكادير ومراكش وطنجة وفاس ومكناس سيمكن لها أن تستفيذ من هذه الإستراتيجية. متفق مع السيد المستشار لما يقول أن التسول راه أصبح اليوم واحد الثقافة جديدة.

إذن لهذا تيخصنا نحاربوها والمحاربة ديالها ماشي غير على طريقة ديال الإدماج أو ديال التطبيق القانون، المواطن عنده واحد الدور أساسي ما تيخصناشاي نشجعو هذا النوع من التسول الحرفي اللي صبنا كيمثل أكثر من 60 في المائة.

فيما تيخص القانون 14.05 المراسيم ديال التطبيق ديالو تنتمناو إن شاء الله غتقدم من دابا لجوج ديال الأسابيع في المجلس ديال الحكومة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته معنا. هناك سؤالين موجهين إلى السيد وزير التجارة والصناعة وتأهيل الاقتصاد أجل من طرف رؤساء الفرق وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى

الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة حول غلاء المعيشة نتيجة التهاب المواد الاستهلاكية للمستشارين المحترمين الغائبين السيد عبد السلام بلقشور والسيد بيجديكن. شفتهم ما كاينينش السؤال يؤجل ننتقل إلى السؤال الموالي أيضا موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة حول مراقبة الحكومة للفاتورة التي تقوم بها بعض الشركات والمؤسسات للمستشارين المحترمين السادة: عمر الجزولي، إدريس الراضي، أحمد تويزي، عبد المجيد المهاشي.

تلقيت الآن إرجاع هذا السؤال كذلك إلى جلسة لاحقة سيؤجل. هناك سؤال أخير آخر سؤال عندنا في جدول الأعمال المبرمج والموجه إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج حول تعيين موظفين يحسنون الأمازيغية لفائدة الجالية المغربية القاطنة بالخارج للمستشارين المحترمين السادة: محمد فضيلي، حسن قيشوحي، حسن أوتغلياست، أحمد الجوهري، البكاي بورجل، عمر المكدر، يؤجل، فأستسمح السيدة الوزيرة.

أشكر السيدة الوزيرة على حضورها ونشكر السادة المستشارين على صبرهم واتساع صدرهم.

رفعت الجلسة.